الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـــم العـالي والبحـــث العلمـــي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

التخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

بعنوان:

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية (2001 –2016)

تحت إشراف:

حنان بقاط

من إعداد الطالبات:

وردة عاد

سميشة قابوسة

رباب دو

أعضاء لجنة المناقشة

د. هشام لبزة.....أستاذ محاضر صنف – أ –(جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي) رئيسا

د. حنان بقاط..... أستاذ محاضر صنف – ب–(جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي) مشرف

د. روضة جديدي..... أستاذ محاضر صنف – أ –(جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي) مساعدة

د. رضا زهواني.....أستاذ محاضر صنف – أ– (جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي) مناقشا

الموسم الجامعي: 2018/2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

احمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث,

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام المبلغي إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي سهر على تعليمي أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره؛ إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني حق الرّعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواها لي بالتوفيق، تتبعتني خطوة خطوة في عملي، إلى من ارتحت كلما تذكرت ابتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على القلب والعين جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين؛ إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكيّ أُدخل على قلبهما شيئا من السعادة إلى إخوتي وأخواتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة, كما أهدي ثمرة جهدي لأستاذي الكريم الدكتور: هشام لبزة الذي كلما تظلمت الطريق أمامي لجأت إليه فأنارها لي وكلما دب اليأس في نفسي زرع فيا الأمل لأسير قدما وكلما سألت عن معرفة رددني بها وكلما طلبت كمية من وقته الثمين وفره لي بالرغم من مسؤولياته المتعددة؛ إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, و إلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى ... قال الله تعالى " : إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ...."الآية 11من سورة الرعد

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

الإهداء

نحمد الله حمدا يليق بجمال وجهه وعظيم سلطانه

أنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أهدى ثمرة جهدي هذا إلى:

من قال فيهما الرحمان " و بالوالدين إحسانا"...

ريحانة الدنيا ونور عيني إلى التي تعبت وقاست الكثير من

أجلي وعلمتني أن الحياة كفاح و وراء كل تعب نجاح إلى

رضت بالقليل لتصنع منه الكثير لأمي الغالية

إلى من شاركني الماضي والحاضر

علمني أن الإخلاص أساس النجاح ودفعني بكل حزم أبي العزيز

إلى رفقة أختي حنان

. إلى كل إخوتي وأخواتي. إلى كل الأهل والأحباب والأقارب.

إلى العربي وإياد ومصطفى ، أميرة،نهال، سلوى،مريم ، منال ، نرجس

،عبد الرحمان ، عبد الله ، الياس ، كرام ، آسيا،يعقوب ،أيوب ، حنان.

إلى كلثوم فرحات

إلى كل الأساتذة إلى كل زملاء الدفعة

الإهداء

نحمد الله حمدا يليق بجمال وجهه وعظيم سلطانه

أنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أهدى ثمرة جهدي هذا إلى:

من قال فيهما الرحمان " و بالوالدين إحسانا"...

نعمة الدنيا ونور عينيّ إلى التي تعبت وقاست الكثير

لأجلي وعلمني أن الحياة كفاح و وراء كل تعب نجاح إلى

رضاها بالقليل لتصنع منه الكثير لأمي الغالية.

إلى من شاركني الماضي ولحاضر بنبضات جسمه ، وق عينيه

علمني أن الإخلاص أساس النجاح ودفعني بكل حزم أبي العزيز.

إلى كل إخوتي وأخواتي، إلى كل الأصدقاء والأحباب والأقارب.

ولم قلمي نسيهم من كل إلى المراحل، كل في الأساتذة كل إلى

ينسهم قلبي إلى زملاء الدفعة

شكر وعرفان

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة التعليمية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد ...

وقبل أن نمضي نقدم أسمى عبارات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ...

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.....

"كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

وأخص بالتقدير والشكر للدكتورة: حنان بقاط.

والذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"إن الحوت في البحر، والطير في السماء، ليصلون على معلم الناس الخير"

وكذلك نشكر الدكتورة روضة جديدي التي ساعدتنا على إتمام هذا البحث وقدمت لنا العون ومدت لنا يد المساعدة وزودتنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر للذين كانوا عونا لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا إلى كلثوم فرحات، رابح دردوري ، عائشة حمية.

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات، ربما دون أن يشعروا بدورهم بذلك فلهم منا كل الشكر.

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

ملخص الدراسة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في تحريك عجلة الاقتصاد وتطوير معظم قطاعات الاقتصادية والقطاعات الأخرى لما تتمتع بيه من أهمية وقدرة كبيرة في دعم التنمية الاقتصادية وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي, ولقد اثبتت العديد من الدول فعالية هذه المؤسسات وذلك عن طريق النتائج المحققة التي قدمتها لها هذه المؤسسات, ولا يقتصر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الجانب الاقتصادي فقط ولكن دورها يشمل الجانب الاجتماعي بتوفير مناصب الشغل ومحاولة تحقيق التوازن الجهوي بالإضافة الى عدالة التنمية.

ومن خلال دراستنا وتحليلنا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبينت لنا المزايا التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مساهماتها الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية, بالإضافة الى الدور الرائد الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التطور الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية :المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، التنمية الاقتصادية ،التشغيل ، الصادرات ، الناتج الداخلي الخام .

ملخص باللغة الانجليزية:

Summary

Small and medium enterprises have an important role to play in moving the economy and developing most sectors of the economy and other sectors because they have great importance and ability to support economic development and stimulate economic activity. Many countries have proven their effectiveness through the results achieved by these institutions, The role of small and medium enterprises is not limited to the economic aspect only, but its role includes the social aspect by providing jobs and trying to achieve regional balance in addition to the justice of development.

Through our study and analysis of small and medium enterprises, we have seen the advantages of small and medium-sized enterprises (SMEs) through their effective contributions to economic development, as well as the leading role of SMEs in achieving economic development.

Keywords: SMEs, Economic Development, Employment, Exports, Gross Domestic Product.

الفهـــــارس

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	**-**
كلمة شكر وعرفان	**-**
ملخص البحث	
فهرس المحتويات	**II**
فهرس الجداول	**V**
فهرس الأشكال البيانية	**VII**
قائمة الرموز والمختصرات	**VIII**
مقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية	**-**
تمهيد	**-**
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية	**05**
المطلب الأول: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**05**
الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**05**
أولا: صعوبات تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**05**
ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**06**
ثالثا: التعريف المعتمد في القانون الجزائري	**08**
الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**09**
أولا: الأهمية الاقتصادية	**09**
ثانيا: الأهمية الاجتماعية	**10**

الفرع الثالث: مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والمتوسطة	**11**
أولا: مصادر التمويل الداخلية	**12**
ثانيا: مصادر التمويل الخارجية	**14**
ثالثا: التمويل من المصادر الخارجية غير رسمية	**14**
المطلب الثاني: الأدبيات النظرية للتنمية الاقتصادية	**14**
الفرع الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	**14**
الفرع الثاني: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية	**17**
المطلب الثالث: مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية	**19**
أولا: مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	**19**
ثانيا: مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة	**21**
ثالثا: مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام	**21**
رابعا: مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات	**21**
خامسا: مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التكامل الصناعي	**22**
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية السابقة	**22**
المطلب الأول: الدراسات الأجنبية	**22**
المطلب الثاني: الدراسات المحلية	**23**
المطلب الثالث: علاقة إشكالية البحث بالدراسات السابقة	**25**
خلاصة الفصل الأول	**27**

الفصل الثاني: دراسة قياسية لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية	**-**
تمهيد	**-**
المبحث الأول: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري	**30**
المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في الاقتصاد الوطني	**30**
الفرع الأول : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الملكية	**31**
الفرع الثاني : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط	**31**
المطلب الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قي التنمية الاقتصادية	**32**
الفرع الأول : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام	**32**
الفرع الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات	**32**
الفرع الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	**33**
المبحث الثاني :دراسة قياسية	**34**
المطلب الأول : الطريقة والأدوات	**39**
الفرع الأول: الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات	**39**
الفرع الثاني: الأدوات الإحصائية والطرق	**40**

الفرع الثالث : متغيرات الدراسة وطريقة جمع المعلومات	**45**
المطلب الثاني : عرض النتائج	**46**
الفرع الأول :صياغة النموذج	**48**
الفرع الثاني : تقدير وتشخيص النماذج	**41**
خلاصة الفصل الثاني	**47**
الخاتمة	**48**
قائمة المراجع	**50**
قائمة الملاحق	**53**

فهرس الجداول

فهرس الجداول .

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1.2)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في الفترة(2001-2016)	30
(2.2)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2016)	34
(3.2)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات(2001-2016)	36
(4.2)	تطور مناصب الشغل المستحدثة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(2001-2016)	
(5.2)	يوضح تقدير النموذج الأول	42
(6.2)	علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالناتج الداخلي الخام	42
(7.2)	يوضح تقدير النموذج الثاني	44
(8.2)	علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصادرات .	45
(9.2)	يوضح تقدير النموذج الثالث.	46
(10.2)	علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتشغيل	47

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1.2)	يبين تطور عدد إجمالي المؤسسات خلال فترة ما بين 2001-2016	31
(2.2)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط	32
(3.2)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام	36
(4.2)	يوضح نسبة الصادرات بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	36
(5.2)	تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	38

قائمة الرموز والمختصرات

الرمز	الدلالة
EMP	عدد المؤسسات Petit et moyennes entreprises
BIP	الناتج الداخلي الخامProduit intérieur
ChO	البطالة Chômage
EX	الصادرات Exportations

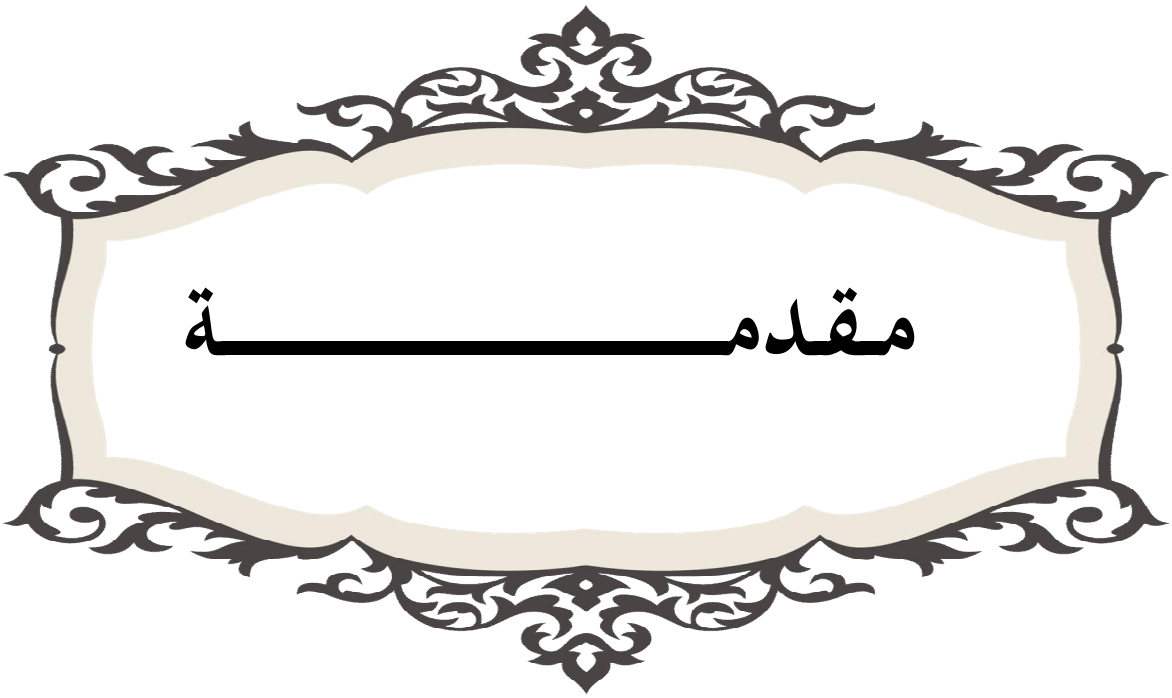
مقدمـــــــــــــة

لقد تبوأت المؤسسات الكبيرة مكانة متميزة في اغلب الاستراتيجيات الاقتصادية التي طبقت في مختلف دول العالم نظرا لما توفره هذه المؤسسات من قاعدة صناعية كبيرة ، واعتبرت الركيزة الأساسية لأي تنمية اقتصادية واجتماعية إلا انه نتيجة لظهور أزمات اقتصادية في عديد دول العالم ،وما صاحبه من أزمات اجتماعية عرفتها هذه البلدان وخاصة الدول النامية ، إضافة إلى التحولات الاقتصادية العالمية وما رافقها من برامج إعادة الهيكلة في عديد الدول، حيث أصبحت الحاجة ملحة إلى وجود هياكل اقتصادية قادرة على النمو ، والمساهمة في التخفيف من العبء الاجتماعي خاصة في امتصاص البطالة ، اتجهت الأفكار لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ككيان مختلف حجما ، قيادة وتسييرا .

وعلى غرار عديد الدول فقد شهدت الجزائر تحولات اقتصادية واجتماعية نتيجة للازمة الاقتصادية التي عايشتها البلاد، والتي اتسمت بتذبذب أسعار النفط وتراجع كبير في الاستثمارات وبغلق معظم المؤسسات الاقتصادية ، والتي كانت في مجملها مؤسسات عمومية ،وما ترتب عنها من تسريح عشرات الآلاف من العمال ، وتراجع التوظيف ،ومع هذا المشهد بات من الضروري فتح الباب أمام الاستثمارات الخاصة لإحداث مناصب الشغل والنمو بالاقتصاد الوطني وخلق الثروة .

ومع التزايد الهائل لطالبي العمل من مختلف الفئات، لاسيما الشباب وحاملي الشهادات الجامعية، أصبح من الضروري وجود استثمارات حقيقية قادرة على خلق فرص الشغل والمساهمة في التنمية الاقتصادية .

وفي هذا الإطار ومن بين آليات الاستثمار ، وجود المؤسسات الاقتصادية والاستثمارية الكبرى والمشاريع العملاقة في ميادين الأشغال العمومية ، ولكن مهما يكن لهذه الاستثمارات من دور كبير في الاقتصاد ، إلا أنها تكون عاجزة عن الاستيعاب الدائم للكم الهائل من اليد العاملة والتي تتزايد سنويا ، خاصة وان هذه المؤسسات تعمل وفق منظور اقتصادي خالص ومبني على مبدأ الربحية ، واستعمال احدث ما يمكن من التكنولوجيا ، وهذه المهام في معظمها تتطلب كفاءات محددة ، وان معظم مشاريع الأشغال العمومية هي مشاريع مؤقتة .

من جانب آخر وبالنظر إلى الواقع الديمغرافي في الجزائر، والمهارات المختلفة لليد العاملة ، وحتى بالنظر إلى مساحة البلاد ، وتنوع أقاليمها والتباين حتى في الظروف الطبيعية من منطقة لأخرى ،حيث نجد أن كل منطقة تمتاز بميزات كبيرة في مجالات معينة، ولهذا كله بات من الضروري وجود آليات استثمار تتناسب ومتطلبات كل منطقة بما تمتاز به من ظروف بيئية وكفاءات ومهارات ، تساعد على إنجاح استثمارات معينة ، والمساهمة في خلق مناصب الشغل الدائمة ، وخلق الثروة ، ترتكز على وجود مؤسسات صغيرة ومتوسطة .

وبالنظر إلى بعض التجارب من العالم نجد أن لهذه المؤسسات مكانة كبرى في خلق الثروة والتشغيل الدائم للأفراد حيث حققت نجاحا باهرا في معظم الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية .

الإشكالية:

وبناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث وطرحها في التساؤل الجوهري الآتي :

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ؟

ومن أجل الإجابة على الإشكالية ونعمل على تجزئة الاشكالية الى عدد من الاسئلة الفرعية التي تتوضح كالآتي:

1.ما مدى فاعلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني ؟

2.ماهي مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ؟

- **الفرضيات**

على ضوء التساؤل الرئيسي ومن اجل الإجابة على هذه الأسئلة الفرعية وضعنا مجموعة من الفرضيات والتي سنحاول اختبارها :

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم النمو بتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

تفتح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أفاق واسعة للاستثمار الداخلي ولشراكة الأجنبية من خلال اقتحامها للأسواق خارجية.

مبررات اختيار الموضوع

كثرة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سواء من قبل الحكومة أو من قبل الأفراد وخاصة في الآونة الأخيرة.

تزايد الاهتمام بالأبحاث والدراسات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية؛

الميول الشخصي لدارسة هذا الموضوع.

- **أهداف وأهمية الدراسة:**

تمثلت أهداف الدراسة فيما يلي:

- نشر مختلف المفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية؛
- تدعيم المكتسبات القبلية خاصة فيما يتعلق بتسيير مؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية

وتمثلت أهمية الدراسة فيما يلي:

- معرفة مدى التطورات التي قامت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للتنمية الاقتصادية؛
- تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفير فرص العمل و تقليل التفاوت بين الثروات؛
- مدى تأثير هذه المؤسسات على المجتمع وزيادة رفاهيته؛
- الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء بالدول في جميع المجالات.

- **حدود الدراسة:**

تم تطبيق البحث الحالي ضمن الحدود الزمنية والمكانية والبشرية والعلمية التالية:

الحدود النظرية: ارتأينا في هذه الدراسة التركيز على مجموعة من مفاهيم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية ومعرفة مدى مساهمة هذه المؤسسات على التنمية نظريا؛

الحدود المكانية: دولة الجزائر ؛

الحدود الزمنية: ركزنا في دراسة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية على المدة الزمنية ممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2016 بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات؛

- **منهج البحث**

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، ولغرض الإلمام بمختلف جوانب الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري من البحث، أما في الجانب التطبيقي الذي يتم فيه اسقاط الجانب النظري، تم اتباع المنهج القياسي معتمدين على معطيات البنك الدولي و وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **صعوبات البحث**

واجهنا عدة صعوبات في هذه الدراسة منها :

- قلة المراجع التي تناولناها في الجانب النظري لمؤشرات التنمية الاقتصادية ؛
- صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية ؛

- **هيكل البحث**

للإجابة على الإشكالية وكذا الأسئلة الفرعية، تم تقسيم موضوع البحث إلى فصلين كما يلي:

تناولنا في الفصل الأول المفاهيم الأساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين، يتعلق الأول بدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني خصص للدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها في دراستنا.

بينما في الفصل الثاني تم إسقاط الدراسة التطبيقية على احصائيات اقتصادية، بالإضافة إلى البرامج والأدوات المستخدمة في حل الإشكالية الموضوعة، من خلال البرنامج الإحصائي.

الفصل الأول :الأدبيات النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية

تمهيد

بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الارتقاء باقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء, وما يشغل تفكيرنا هو محاولة تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشمل عدة أنشطة اقتصادية وخدماتية ولأنها تختلف من دولة الى أخرى ,واهم الأسباب التي أدت الى الاختلاف هي الظروف الاقتصادية والاجتماعية ولهذا سنحاول تحديد المقاييس التي يعتمد عليها لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن هذا ارتأينا تقسيم هذا الفصل الى:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة .

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة, بعض النظر عن درجة تطورها واختلاف انظمتها ومفاهيمها الاقتصادية وتؤدي دورا مهما في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم.

المطلب الأول: الأدبيات النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن محاولة تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تطرح نفسها كضرورة أمام كل باحث يتناول هذا الموضوع بالدراسة و التحليل، لتحديد أهمية هذه المؤسسات ، ومصادر تمويلها .

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد اختلف المختصين حول وضع مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع الحدود التي يتم الفصل بينهما وبين المؤسسات الأخرى, وسنعرض في هذا المطلب تعاريف مختلفة التي تبنتها بعض الدول والهيئات المختلفة وهذا بعد طرحنا للمشاكل التي تعيق وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: صعوبات تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك صعوبات لتحديد تعريف المؤسسات بين البلدان ذات مستويات تنمية مختلفة, ومن بين القيود التي تتحكم في ايجاد تعريف موحد لهذه المؤسسات:[1]

1- التباين في المعايير

على الرغم من أن مفهوم مؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تحكمه عدة معايير أساسية أهمها حجم العمالة, ورأس المال, ونوعية التقنية المستخدمة في عملية الانتاجية, وكذلك الخصائص المميزة لهذه المؤسسات فان هناك تفاوت ملحوظ بين الدول النامية والمتقدمة, وحتى المتقدمة فيما بينها في حدود ومحتويات هذه المعايير وهذا ما يزيد من صعوبة تحديد تعريف موحد فيما بينها.

[1] مشري محمد الناصر, **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة للاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)**, مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية مدرسة الدكتوراه ادارة اعمال والتنمية المستدامة , جامعة فرحات عباس . سطيف . 2011/2010 ص 12.

2- التباين في درجة النمو الاقتصادي

إن التباين أو الاختلاف في درجات النمو الاقتصادي بين البلدان, يقسم العالم الى دول متخلفة وأخرى متقدمة, وهذا ما ينعكس على المستوى التكنولوجي لهذه الدول, فنجد أن الدول المتقدمة تتمتع بدرجة نمو عالية ومستوى تكنولوجي متقدم على التي تكون غرار الدول النامية فيها الوضعية الاقتصادية متدهورة ومعدلات النمو المنخفضة ومستوى التقدم التكنولوجي جد مختلف وهذا ما يجعل طبيعة هذه المؤسسات تختلف من دولة لأخرى.

3- التباين في طبيعة النشاط الاقتصادي

ان طبيعة النشاط الاقتصادي تجعل موضوع اعطاء تعريف موحد للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بين مختلف الدول والهيئات عملية جد معقدة في جوهرها لكون المايز الموجود بين النشاطات تجعل ما هو صغير في قطاع أو نشاط اقتصادي هو كبير في قطاع آخر, فمثلا ما يعد صغيرا في قطاع المحروقات ليس بالضرورة من نفس الحجم في قطاع الخدمات.

ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ظهر تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف دول العالم ليعتبر عن نوع معين من المؤسسات التي يصعب تقديم صورة واحدة لها, وهذا راجع لاختلاف السياسات والتوجهات المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول, حيث تعتبر هذه الدول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من أهم التنظيمات المعتمد عليها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية, ونورد هنا بعض التعاريف المعتمدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

1- التعريف المعتمد من طرف البنك الدولي

- **المؤسسة المصغرة**: هي التي يكون فيها أقل من 10 موظفين, واجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي ,وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000 دولار امريكي.
- **المؤسسة الصغيرة**: هي التي تضم أقل من 50 موظف, وكل من اجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية لا يتعدى 03ملايين دولار أمريكي.
- **المؤسسة المتوسطة**: عدد موظفيها أقل من 300موظف, أما كل من اجمالي أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15مليون دولار أمريكي. [1]

[1] سليمان ناصر, **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الاسلامية**, بحث مقدم الى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية, التجارية وعلوم التسيير, حول الاقتصاد الاسلامي, الواقع و رهانات المستقبل أيام 24-23 فيفري 2011غرداية, الجزائر, ص 3- 4.

2- تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا: [1]

اعتمد اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا على معيار العمالة كمعيار أساسي للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة, حيث قام بتقديم التعريف التالي:

من 01 الى 09 عامل ..... مؤسسات عائلية وحرفية؛

من 10 الى 49 عامل ..... مؤسسات صغيرة؛

من 50 الى 99 عامل ..... مؤسسات متوسطة؛

أكثر من 100عامل ..... مؤسسات كبيرة؛

3- التعريف المعتمد لإدارة المشروعات الصغيرة الامريكية (ussba):

وضعت هذه الادارة عددا من المعايير التي يعتمد عليها في تحديد ماهية المشروع الصغير كأسس لتقرير أولويته في الحصول على التسهيلات والمساعدات الحكومية, أو تقرير اعفائه من جزء أو كل الضرائب المستحقة عليه ومن أهم هذه المعايير:

استقلالية الادارة والملكية؛

- محدودية نصيب المنشاة من السوق؛
- ان لا يزيد عدد العاملين في المنشاة الصغيرة عن 250 عامل وان كان يمكن التغاضي عن هدا الحد في بعض الحالات ليصل عدد العمال الى 1500 ملايين دولار؛
- ان لا يزيد اجمالي الاموال المستثمرة عن 09 مليون دولار؛
- ان لا تزيد القية المضافة السنوية للمنشاة عن 4.5 مليون دولار؛
- ان لا تتعدى الارباح الصافية المحققة خلال العامين الأخيرين عن 450 ألف دولار؛

وكخلاصة للقول في أمريكا تم اعتماد تعريف للمشروعات الصغيرة التي لا يفوق بها عدد العمال 500 عامل ولا تتعدى مبيعاتها السنوية 20 مليون دولار.

[1] مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, **مجلة محكمة متخصصة في الدراسات والأبحاث الاقتصادية**, العدد 2011/11 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف1 , الجزائر, ص 64.

4- تعريف الاتحاد الأوروبي

جاء تعريف اللجنة الأوربية الذي ميز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على معيار حجم العمالة واستقلالية المؤسسة ورقم الأعمال والحصيلة السنوية, فتعد المؤسسة الفردية تلك التي لا تشغل أي عامل, أما المؤسسة المصغرة فهي تلك التي تضم بين عامل 01 الى تسعة 09 عمال أجراء ,في حين أن المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توظف من 10 عمال الى 49 عامل أجير, أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل بين 50الى 249 عامل أجير وتتميز باستقلاليتها.[1]

5- التعريف المعتمد في القانون الجزائري

ان التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12, والمتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي ينص على ما يلي:

5-1 تعريف المؤسسة المتوسطة

هي مؤسسة تشغل من 50الى 205 شخص ويتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون ومليار دج أو تلك التي تتراوح حصيلتها الاجمالية بين 100 و 500 مليون دج .ويكاد يكزن من المؤكد أن تعمل هذه المؤسسة في أكثر من موقع واحد مما يعني ضرورة الاتصال بين عدد من المديرين, وتكون لهذه المؤسسة خطوط انتاج عديدة, وتؤدي قدرا كبيرا من عملها عن طريق الائتمان, لربما بالإضافة الى مبيعات الصادرات والواردات, وتحتاج هذه المؤسسات الى بنية محاسبية متطورة بدرجة معقولة, بالإضافة الى ادوات للمراقبة الداخلية وحسابات ادارية مفصلة لمديري مختلف المنتجات, وتضم هذه المؤسسة غالبا العديد من المحاسبين, والأهمية الاقتصادية لمثل هذه المؤسسة قد تبرر متطلبات الابلاغ الواسعة النطاق نسبيا.

[1] رابح حميدة, **استراتيجية وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة**, دراسة مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة الصينية مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, تخصص ادارة الاعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة, جامعة فرحات عباس- سطيف , 2011/2010, ص 09.

2- 5 تعريف المؤسسة الصغيرة

هي مؤسسة تشغل من 10الى 49 شخص ولا يتعدى رقم أعمالها السنوية 200 مليون دج, أو لا تتجاوز حصيلتها الاجمالية 100 مليون دج, ويكون لهذا العمل غالبا عدد من خطوط النشاط زمن المتصور أن يكون له أكثر من موقع مادي واحد, وغالبا ما تكون المؤسسة الصغيرة في حاجة الى قروض مالية, ويتعين عليها أن تقدم تقارير الى المقرضين, وتكون في حاجة الى معلومات ادارية بشأن رقم أعمالها الى تحليل التكاليف بحسب خط الانتاج وقد تباشر المؤسسة جزء كبيرا من أعمالها عن طريق الائتمان, ولذلك فإنها تكون في حاجة الى نظام أكثر دقة للمحاسبة والمراقب, ولكن قد لا يتعين عليها النظر في القضايا من قبيل المعاشات التقاعدية والاحتياطات, الايجارات, والادوات المالية, وقد تكون المؤسسة الصغيرة في حاجة الى موظف متفرغ لمسك الدفاتر ومتابعة السجلات وتزويد الادارة بالمعلومات.

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل الدولة أهمية بالغة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي والمتمثلة في:[1]

أولا: الأهمية الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

– تكوين الإطارات المحلية: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات؛

– توزيع الصناعات وتنوع الهيكل الصناعي: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف, إضافة إلى الدور الأساسي الذي تلعبه في مجال تنويع الهيكل الصناعي؛

– تقديم منتجات وخدمات جديدة: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة بحيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة؛

– المحافظة على استمرارية المنافسة: ففي عصر التطورات السريعة تصبح المنافسة أداة التغيير من خلال الابتكار والتحسي؛

– تعبئة الموارد المالية تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلية، بالإضافة إلى زيادة الادخار وتوجيهه نحو المجالات الاستثمارية؛

[1] – روفية بقور ، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاستثمار الوطني الجزائري – دراسة حالة – شركة المجد للإنجازات الكبرى " أولاد جلال "** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، تخصص : سياسة عامة وإدارة محلية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، 2016/2015 ، ص 15- 14 .

– **قابلية هذه الصناعات على التجديد:** اذ ينظر اليها على أنها أساس الأفكار الجديدة وتمتلك روح المبادرة والمغامرة من خلال إنتاج سلع جديدة وطرحها في الأسواق وما يرافق ذلك من مجازفة في تسويق هذه المنتجات, على عكس الصناعات الكبيرة التي غالبا ما تنتج سلعا بالإمكان التنبؤ بيها في الأسواق.[1]

ثانيا: الأهمية الاجتماعية: وتشمل ما يلي: [2]

– **تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع:** المنظمات الصغيرة والمتوسطة بحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة الى العمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا, والتعرف على طلباتهم بشكل تام, وبالتالي تقديم السلع والخدمات كما أن وجود علاقة بين المنتج والمستهلك يعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المنظمة أو تلك, وهذا ما نلاحظه بنفس الدرجة في المنظمات الكبيرة؛

– **تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا:** وذللك بين مختلف المناطق وتقليص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الريف والمدن, مساهمتها في إعادة التوزيع السكاني, خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية؛

– **التخفيف من المشاكل الاجتماعية:** ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المنظمات من مناصب شغل, وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة, زما تنتجه من سلع وخدمات موجهة للفئات الاجتماعية الاكثر حرمانا وفقرا.

وتكمن أهميتها في النقاط التالية :[3]

استيعاب القدرة الكامنة لدى الافراد خاصة منهم ذوي الكفاءات والمهارات؛

احداث التوازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل إنشاء في المناطق المنعزلة والنائية؛

تدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في

المجالات مختلفة فلاحية وخدماتية ما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن؛

تساعد على الاستقرار الاجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل ففي الولايات المتحدة الأمريكية نصف اليد العاملة توظفها هذه المؤسسات.

[1]– كمال كاظم جواد, كاظم أحمد البطاط, **الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها** دار الأيام لنشر والتوزيع, عمان 2016 ص 20.

[2] – محمد رشيدي سلطاني, **الإدارة الاستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة**, دار جليس الزمان, عمان, 2014, ص 66, ص67.

[3]– خبابه عبد الله, **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**, دار الجامعة الجديدة للنشر المسيلة, الجزائر, 2013 ص 35.

الفرع الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لابد من الإشارة هنا إلى أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءًا بتأسيسها وانطلاقها، وأثناء تطويرها وتنميتها وتحديثها، وكذلك في حالة استعدادها للعمل نحو الأسواق التصديرية وتحتاج المؤسسات المتوسطة والصغيرة للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي تتعرض فيها المؤسسة لأي حدث استثنائي، ويمكن حصر مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في:[1]

أولا: التمويل من المصادر الداخلية: تعتمد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية، وتتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

1- رأس المال (الأموال الشخصية): ويسمي أيضا بالأموال الخاصة ويتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء إضافة إلي مساهمة الشركاء، ويكون هذا الجزء من الأموال ضروري في مرحلة الانطلاق والنمو، وهو أيضا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية تترجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه كما تحافظ على استقلاليته المالية.

2- التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الأكثر استعمالا من طرف المؤسسة وذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل وذلك لتلبية الاحتياجات التمويلية وكذا جاهز يته عند الطلب، فالتمويل الذاتي يمثل الفرق بين صافي التدفقات النقدية كمدا خيل بعد تخفيض التكاليف للمؤسسة خلال السنة وقيمة الأرباح الموزعة على المساهمين، والإهتلاكات والمؤونات التي تذخرها المؤسسة لمواجهة المخاطر المستقبلية، ويعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلي وبديلا تمويليا أمام المؤسسة لشراء أصول جديدة ودون الحاجة إلى الاقتراض من المصادر الخارجية.

يكمن الفرق بين التمويل عن طريق رأس المال (الأموال الخاصة) والتمويل الذاتي هو أن النوع الأول يكون في بداية نشاط المؤسسة أي عند تأسيس المؤسسة فان المتطلبات المالية التي يوفرها المستثمر في ذلك الوقت تدخل ضمن الأموال الخاصة، أما النوع الثاني من التمويل الداخلي– التمويل الذاتي –فانه يتم خلال دورة حياة المشروع أو المؤسسة أي بعد مرحلة التأسيس والانطلاق فان التمويل هنا يكون بناءا على صافي التدفقات والأرباح التي تحققها الشركة مثلا كالأرباح المحتجزة أو الغير موزعة أو المؤونات والاهتلاكات.

[1] – مشري محمد الناصر ، مرجع سبق ذكره، ص 25 – 26.

ثانيا: التمويل من المصادر الخارجية: عادة لا تستطيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة تغطية كل احتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية لذلك فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية والمتمثلة فيما يلي:

1- الائتمان التجاري: حيث يعتبر الائتمان التجاري نوع من أنواع التمويل القصير الأجل والذي تحصل عليه المؤسسات المتوسطة والصغيرة من الموردين وهي تمثل قيمة المشتريات الآجلة للبضائع والمواد الأولية التي تتحصل عليها المؤسسة من الموردين وبالتالي فانه يعتبر مصدرا آليا للتمويل لأنه مرتبط بالتغير في حجم المشتريات ولكن رغم ذلك فيمكن أن يصبح هنا التمويل مكلفا جدا بالنسبة للمؤسسة المقترضة إذا لم تقم بتسديد قيمة المشتريات في الآجال المحددة، مما يسيء إلى سمعتها في السوق.

ويتخذ الائتمان التجاري عدة أشكال نذكر منها:

الحساب الجاري: هو الاكثر الأشكال استعمالا, حيث يفتح للمشتري حسابا في دفاتره من قبل البائع ,تسجل فيه ما تم بيعه من بضاعة بالحساب ,وكذلك المبالغ التي قام بتسديدها أول بأول ويطلق عليه أيضا اسم الحساب المفتوح؛

السحب: هو طلب يوجهه البائع للمشتري له, ويكون سحبا زمنيا ,يستحق بعد فترة محددة من تاريخ رؤية المشتري له؛

الكمبيالة: تعرف على انها اداة ائتمان تجاري لها قيمة معينة وتاريخ استحقاق معين ,ويستطيع حاملها ,أن يقوم بخصمها قبل موعد الاستحقاق في البنوك التجارية, ومن مبررات اختيار الائتمان التجاري أولا التكلفة فالمشتري اذا حصل على جميع الخصومات التي منحها له البائع فيكون قد حصل على ائتمان بدون تكاليف, أما ثانيا فعدم امكانية المنشآت الصغيرة والحديثة في الحصول على ائتمان مصرفي ,وكذلك عدم قدرتها على تقديم ضمانات, فتلجأ الى الائتمان التجاري من الموردين الذين هدفهم هو تسويق بضائعهم, اضافة الى مبرر اليسر والسهولة حيث أن الائتمان التجاري لا يشترط اجراء تقديم الطلبات ودراسة المركز المالي وتقديم الضمانات, كذلك المشتري يمكنه الحصول على الائتمان التجاري وقت الحاجة. [1]

2-الائتمان المصرفي: وهو يمثل القروض القصيرة الأجل عامة التي تتحصل عليها المؤسسة من البنوك لتمويل احتياجاتها القصيرة الأجل والقروض المتوسطة والطويلة الأجل لتمويل استثماراتها، ويتمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغ من المال أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها

[1] – طارق الحاج, **مبادئ التمويل**, دار الصفاء للطباعة والنشر, عمان, الأردن, 2002, ص 36- 37.

الطرفين، ويقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع التزاماته وذلك لقاء فائدة يتفق عليها يحصل عليها البنك.

ثالثا: التمويل من المصادر الخارجية غير رسمية: يعتبر هذا النوع من التمويل من أكثر المصادر شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات المتوسطة في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، والتمويل الغير رسمي هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج الإطار القانوني للدولة الثانية حيث يأخذ هذا التمويل مجموعة من الأشكال كالتمويل من الأصدقاء والأقارب جمعيات تناوب الادخار والائتمان وغيره من الأشكال الأخرى.

1- التمويل عن طريق مؤسسات المتخصصة في الدعم والجمعيات المهنية: رغبه من الحكومة في ترقية وتنمية قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة قامت هذه بإنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات الحكومية بالإضافة إلي الجمعيات المهنية التي تسعى إلي تزويد هذا النوع من المؤسسات بالدعم والمساعدات المالية والفنية وذلك بغية التقليل من حالات عدم التأكد في البيئة الخارجية المالية والقانونية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

2- عقود تحويل الملكية: الذي يعبر عن قيام المؤسسات المالية بشراء أو خصم ديون المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل السلع الاستهلاكية، أو قيام البنوك التجارية بشراء حسابات المدينين كالسندات والفواتير الموجودة لدى المؤسسات التجارية أو الصناعية والتي تتراوح مدتها بين 30-120يوم، والهدف من هذه العملية هو توفير السيولة النقدية بشكل مستمر.

المطلب الثاني: الأدبيات النظرية للتنمية الاقتصادية

لقد أصبحت مشكلة التنمية الاقتصادية ظاهرة في نهاية الحرب العالمية الثانية وأخذت اهتمام الاقتصاديين ورجال البحث العلمي وأصبحت القضية المتداولة على النطاق المحلي والدولي.

الفرع الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

التنمية هي التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة, لتحقيق التغير المستهدف من اجل الانتقال من مرحلة غير مرغوب فيها الى حالة مرغوب الوصول اليها وتستهدف التنمية تغيير أساس البناء الاجتماعي لما يضمنه من تنظيمات مختلفة الاهداف وتعديلات في الادوار والمراكز وتحريك الامكانيات الاقتصادية بعد تحديدها وموازنتها إلى جانب العمل .

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية

إن مصطلح التنمية يعني أشياء مختلفة إلى مختلف الأشخاص، ولهذا من الضروري أن يكون لدينا تعريف محدد ومقبول ولقد اختلفت الآراء عند الاقتصاديين والكتاب حول مفهوم التنمية إلا أنها اجتمعت على إن التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتجاوزت بذلك مفهوم النمو الاقتصادي.

– عرفت التنمية الاقتصادية على أنها عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم؛[1]

– هي " عملية متعددة الأبعاد، تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية، جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما؛ [2]

– هي العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي؛[3]

–ومن التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية الاقتصادية: هي مجموعة الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى تحقيق تغير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي ورفعا مستمرا لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات المجتمع المختلفة التي تساهم في تحقيقه؛ [4]

ثانيا – أهداف التنمية الاقتصادية

تسعى كل دولة إلى رفع مستوى معيشة سكانها وليس هناك من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة إلى أخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية ولكن هناك أهداف أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية ويمكن حصر أهم الأهداف كمايلي:

[1] – إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان، ط1، 2012، ص 8.

[2] – خالد عيادة نزال عليمات، **انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الأردن**, أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2015/2014 ، ص 41.

3 – ناجي حليمة، **دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية** دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADRوكالة, بسكرة، مذكرة موجهة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، 2015 /2016 ، ص21.

[4] – كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقا يد, تلمسان, 2012 /2013 ، ص 56.

1- زيادة الدخل القومي: تعتبر زيادة الدخل القومي من أولى أهداف التنمية الاقتصادية على الإطلاق، وذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو انخفاض مستوى المعيشة والفقر وزيادة نمو عدد السكان فيها, ولا سبيل إلى القضاء على الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، وتحاشي المشكلة السكانية، إلا بزيادة الدخل القومي الحقيقي، وذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول على الحاجات الأساسية من السّلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة.

وان زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان، إنّما تحكمه عوامل معينة مثل: الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية .فكلما توافرت أموال أكثر وكفاءات أحسن، أمكن تحقيق زيادة أعلى في الدخل القومي الحقيقي، وبالعكس، كلما كانت هذه العوامل نادرة، فإن نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبيا, وكذلك، فإنه كلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا اضطرت الدول إلى العمل على تحقيق زيادة أعلى في دخلها القومي الحقيقي؛ غير أن حدود هذه الزيادة تتوقف على إمكانيات الدول المادية والفنية.

وعموماً، يمكن القول، بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي أي كان حجم هذه الزيادة أو نوعها، إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية على الإطلاق في الدول النامية اقتصاديا. [1]

2- رفع مستوى المعيشة: تسعى الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع وأن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب وإنما هو أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة.

ففي معظم دول العالم الثالث هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات السكان عاما أن هناك ارتباطا وثيقا بين زيادة السكان والدخل، فكلما كانت زيادة السكان أكبر من زيادة الدخل كلما انخفض متوسط نصيب الفرد وأدى ذلك بالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشة. [2]

3- تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات: يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول هدف من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض

[1] – خالد عيادة نزال عليمات، **انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2] – زويش سمية، **السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الجزائر** 2014/2000) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2015/2014، ص 44.

متوسط نصيب الفرد، تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخل والثروات, فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر والحرمان وانخفاض مستوى دخولهم، مما يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي والصحي والتعليمي، وتزداد هذه الظاهرة تفاقا كلما كبر حجم السكان واتسعت حدود الدولة.

ومما لا شّك فيه ، أن التفاوت في توزيع الدخول له مساوئ تتمثل في عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية، ويؤدي هذا التفاوت إلى وضع الأفراد في طبقات، مما يؤدي إلى هدر الموارد الاقتصادية فالأغنياء سينفقون أموالهم على السلع الكمالية، فتتجه الدولة إلى الاستيراد من الدول المتقدمة، مع ما يرتبط بهذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى. [1]

4-تعديل التركيب النسبي: هناك أهداف أخرى أساسية لتنمية الاقتصادية تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي الاقتصاد القومي، ونعني ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر لدخل القومي، سواء أن كانت تعتمد على الزراعة فقط، والبحث في إنشاء ودعم قطاع الصناعة وذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج و لأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء واستقرار مجرى الحياة الاقتصادية، لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول، والبحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير كما لا ننسى قطاع الصناعة والذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة. [2]

الفرع ثاني: مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

يعتبر قياس مؤشرات التنمية الاقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية، للوقوف على اتجاهات التنمية، والحكم على مدى نجاح التخطيط الاقتصادي، لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما, وتعتبر المؤشرات الاقتصادية جزءا مهما من مجموعة المؤشرات المستعملة في دراسات التنمية بشكل عام، وذلك إلى جانب مجموعة المؤشرات الاجتماعية والسياسية، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية، والتي تستخدم في الحكم على مدى تقدم أو تأخر اقتصاديات الدول بعضها عن بعض.

[1] – خالد عيادة نزال عليمات، ، مرجع سبق ذكره، ص 44– 45.

[2] – ناجي حليمة، مرجع سبق ذكره، ص 23.

أولا: المؤشرات الاقتصادية

ا– مؤشرات معايير الدخل: تعتمد مؤشرات الدخل على قياس التنمية ضمن معيار الدخل القومي الكلي ومعيار الدخل القومي المتوقع ثم معيار متوسط الدخل من خلال نصيب الفرد من الدخل الحقيقي الإجمالي، إلا أن هذا المؤشر واجه عدة انتقادات وصعاب أهمها:

ضعف الأجهزة الإحصائية في تقدير الدخل بدقة إضافة إلى عدم دقة إحصائيات السكان زيادة لاختلاف الأسس والطرق البنود المدرجة في حسابات الناتج الإجمالي ومشكلة عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية فضلا عن الاختلاف بين الأسعار الحقيقية والأسعار الرسمية مما يجعل المقارنة بين الدول على أساس نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أمرا غير دقيق. كما يخفي هذا المؤشر حقيقة توزيع الدخل ،كما لا يمكن اعتباره دليلا على تحقيق الرفاه الإجتماعي .

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية

ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات لمعالجة نقائص المؤشرات الاقتصادية للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية, الاقتصادية وتمتاز هذه المؤشرات كونها تهتم بالغايات كما تهتم بالوسائل ويقصد بالمعايير الاجتماعية عديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع، وتمثل عدة معايير منها المعايير الصحية و التعليمية ، معايير التغذية؛

المعايير الصحية: حيث يمكن أن يستخدم فيها كل المقاييس التي تقيس لنا مدى التقدم الصحي لبلد ما مثل:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان أو عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان؛
- معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد؛
- عدد الأفراد لكل طبيب ،وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات ،وهكذا....؛

ويمكن استعمال هذه المعايير وغيرها بإيجاد "عتبة " معينة تتم المقارنة من خلالها, حيث تكون هذه "العتبة" مأخوذة عن هيئة غالبا ما تكون دولية كالمنظمة العالمية للصحة WHO؛ [1]

المعايير التعليمية :نظرا لأهمية التعليم ودوره في تكوين رأس المال البشري ،لذلك وضعت معايير لقياسه والتي من خلاله نقيس درجة تقدم أو تخلف أي بلد معين ومن بين المعايير التعليمية الأكثر استخداما نجد:

- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع؛
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي، وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع؛

[1] – إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، مرجع سبق ذكره ، ص 248 .

– نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي، وهكذا؛

وبنفس طريقة المعايير الصحية فانه يكفينا معرفة عتبة معينة تحددها هيئة من الهيئات الدولية في الغالب، ولها صلة بالجانب التعليمي كمنظمة التربية والثقافة والعلوم " اليونسكو" UNESCO "مثلا.[1]

معايير التغذية: يعتبر الغذاء حاجة أساسية لأفراد المجتمع فسوء التغذية يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض القدرة على العمل, فتنخفض إنتاجية الفرد, مما يؤدي إلى انخفاض دخله فتسوء تغذيته أكثر وهكذا, لذلك فان اتخاذ معايير لقياسه يعتبر جزءا من قياس التنمية، ومن معايير التنمية المستعملة للتعرف على سوء التغذية أو نقصها نجد:

– متوسط نصيب الفرد اليومي على السعرات الحرارية ؛

– نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد؛[2]

– الأنصبة النسبية للخضراوات والمنتجات الحيوانية من نصيب الفرد من السعرات الحرارية اليومية %؛

– ناقصي الوزن (بين الأطفال دون السن الخامسة) %؛

– الرقم القياسي لنصيب الفرد من الإنتاج الغذائي؛[3]

بنفس طريقة النوعين السابقين فانه, إذا ما حددت هيئة دولية متخصصة في الغذاء كمنظمة الغذاء والزراعة العالمية FAO أن متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية مثلا "تحديد عتبة " تظهر من خلالها الدول المتخلفة والمتقدمة غذائيا السكان والأمنية المعايير الناقصة.

ثالثا: المؤشرات المركبة

والتي تتضمن ما يلي:

مقياس نوعية الحياة المادية: يعتبر من اقل المؤشرات المركبة عن التنمية أو نوعية الحياة من حيث عدد المتغيرات ويشبه في ذلك دليل التنمية البشرية؛ [4]

وهو يعبر عن الرقم القياسي للظروف المادية لنوعية الحياة، وهو عبارة عن تجميع لثلاثة من المؤشرات المتاحة والتي تعكس تنوع الحاجات الأساسية للإنسان وهي: توقع العمر عند الميلاد، ومعدل وفيات الأطفال ونسبة الأمية, حيث

[1] – نفس المرجع أعلاه، ص 250.

[2] – نفس المرجع أعلاه ، ص 251.

[3] – سعد طه علام ، فريد احمد عبد العال ، **اقتصاديات التنمية البشرية** ، مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ،2012 ، ص 128

4- إسماعيل محمد بن قانة ، **اقتصاد التنمية** ،– بتصرف – ، مرجع سبق ذكره ، ص 252.

[4] – احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، ص 62.

أن كل مؤشر منها خصص له قيمة مقياسيه تبدأ من الصفر وحتى المائة وهي توضح أفضل وأسوء الحالات وفقا للحدود التي يعمل بها المقياس؛

دليل التنمية البشرية: هو مقياس حديث نسبيا مركب تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP سنة 1990 أطلق عليه اسم " دليل التنمية البشرية أو معيار "التقدم البشري " محدد في ثلاثة معايير هي: معيار العمر المتوقع عند الميلاد (مؤشر صحي) ومعيار التحصيل العلمي يضم جزئين: عرفة القراءة والكتابة ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي؛ [1]

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

نظرا لتزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانتشارها عبر مناطق الوطن, وفي مختلف قطاعات النشاط, زاد من أهميتها في التنمية الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

من أهم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها على استيعاب قدر كبير من العمالة, ولاشك أن التطور المستمر الذي تعرفه هذه المؤسسات في الجزائر من ناحية عددها سمح لها بتوفير العديد من المناصب شغل خصوصا في هذه المرحلة التي يعاني فيها الاقتصاد الجزائري من ارتفاع كبير في معدل البطالة ,خاصة ضمن فئة الشباب.

1- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة مستوى التشغيل

أصبحت مشكلة البطالة سمة مميزة للاقتصاديات المعاصرة, ومنذ سنوات دفعت غالبية الدول للاهتمام اكبر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دلك ان هدا الصنف من المؤسسات، على الرغم من ضالة حصته في السوق العالمي، فانه يعتبر الوسيلة الفعالة لامتصاص البطالة وبالتالي امتصاص الضغط الاجتماعي الدي تواجهه الحكومات، فهي تؤدي دورا رياديا في ايجاد فرص عمل، واستيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة بمستوياتها المختلفة، ومن ثم مساهمتها في التخفيف من حدة مشكلة البطالة، لضمان استدامة عملية التنمية الاقتصادية، ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ان تستقطب كم كبير من اليد العاملة، سواء المؤهلة او غير دللك نظرا لمقدماته على توفير عدة عناصر والتي ويمكن ابراز اهمها في ما يلي:[2]

[1] – أوكيل حميدة، **دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**, أطروحة دكتوراه لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص:اقتصاديات المالية والبنوك ، **جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس–** 2016/2015، ص 72.

[2] بغداد بنين ,عبد الحق بوقفة, **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل محور المداخلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**, الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 5-2013/05/6, ص 10- 11.

1- استقطاب العاملين وتكوينهم: المصدر الحقيقي لتكوين القدرات التنافسية واستمرارها هو *المورد البشري* الفعال, وعلى هذا الأساس, يتجلى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الحكومات والأفراد في الوقت الراهن, نظرا للأدوار التي تسعى الى تحقيقها من خلال تشغيل العاملين وتكوينهم, ودورها في البلدان العربية لا يقل عنه في كثير من الدول الأخرى وبصفتها تخلق فرصا كثيرة للعمل.

2- عدم تطلبها لمهارة كبيرة: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على امتصاص البطالة وخلق فرص العمل جديدة هذا لأنها لا تتطلب المهارات الفنية التي يتطلبها المشاريع الكبيرة, كما أن الابحاث العلمية أثبتت أن تكلفة فرصة العمل في المشروع الصغير تقل بمعدل ثلاث مرات عن متوسط تكلفتها في المشاريع الكبر بشكل عام.

3- تمكنها من تشغيل العمال العاديين: تستقطب المؤسسات الصغيرة العمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى (نتيجة ضعف مؤهلاتهم العلمية و الميدانية) وتوفر فرص كبيرة لفئات لم يسبق لها العمل في القطاع الرسمي, والجدول التالي يبين نسبة اليد العاملة المشغلة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع النسبة الاجمالية لليد العاملة المشغلة في مختلف الدول.

ويتوقف نجاح المشروعات الصغيرة في خلق فرص العمل وزيادة دخل الفقراء ومن ثم سد الفجوة في توزيع الدخل بين الفئات المختلفة في المناطق الحضرية على ما يلي:[1]

- الظروف الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية لكل منطقة؛
- مدى توافر درجة التشابك الصناعي في كل منطقة؛
- مدى توافر العمالة والتكنولوجيا الأزمة؛
- مدى توفر الخدمات اللازمة للمشروعات محليًا وتوفر فرص التسويق؛
- وجود فرص التمويل والائتمان.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية القيمة المضافة:[2]

تعتبر عملية تشكيل القيمة المضافة من أهم المؤشرات على قوة أي اقتصاد في العالم, حيث تظهر قدرة ذلك الاقتصاد الانتاجية والابداعية كذلك, ولا شك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أو القطاع العام) تلعب دورا كبيرا في هذه العملية

[1]- أيمن علي عمر, **إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارن**, دار نشر الثقافة, الاسكندرية , 2007, ص 123.

[2]- ثامر دليلة, **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة حالة للفترة (2003/2013)** ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية, 2015/2014, ص 81 .

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام [1]

يشمل الناتج الداخلي الخام على كل ما تم انتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة سواء باستخدام عناصر الانتاج المملوكة للمواطنين أو الاجانب, فالمساهمة الاكبر كانت للقطاع الخاص بما انه الممثل الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حساب القطاع العمومي, ولتوضيح الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق النمو المتزايد للناتج الوطني الخام.

رابعا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات [2]

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات, ويرجع ذلك الى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية:

منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية؛

اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير,

متعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لأخرى ومن خط إنتاج لأخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير.

خامسا: مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الصناعي

من المؤكد أن وجود تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة معا وتكاملها يعتبر ظاهرة صحية ,تدفع عملية التنمية الى الامام, فالمؤسسات الكبيرة تسود في النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية, بينما المؤسسات الصغيرة تسود في تلك النشاطات التي لا تظهر فيها أهمية وفورات الحجم لأسباب تتعلق بطبيعة المنتج ذاته أو طبيعة العملية الإنتاجية, أو سبب ضيق السوق الكلية للسلعة, وعلى ذلك المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة التي تتواجد جنبا الى جنب مع المؤسسات الكبيرة لا تخرج عن كونها:

[1]- ثامر دليلة, مرجع سبق ذكره, ص 79.

[2]- لخلف عثمان, **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنمتها –دراسة حالة الجزائر**, أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر, 2003 /2004 ص 58- 59.

- إما أن تكون مؤسسات نشاطها يفضل أن يتم على مستوى صغير للأسباب الصغيرة؛
- إما مؤسسات صغيرة تتكامل مع المؤسسات الكبيرة خاصة في النشاط الصناعي.

ومن هنا تبدوا أهمية المشروعات الصغيرة التي تنخفض فيها التكلفة الاستثمارية اللازمة في المتوسط لخلق فرص العمل متزايدة, وهو ما يتوقف على معامل رأس المال المستثمر للعامل, وان الزيادة الإضافية في رأس المال المستثمر للعامل بالمنشآت كبيرة الحجم لا تتناسب مع الزيادة المتحققة في انتاجية العامل, مما يجعل المشروعات الصغيرة هي الأقدر على تعظيم فرص العمالة والناتج الصناعي المتحقق من استثمار مبلغ معين من رأس المال وذلك بالمقارنة بالمشروعات كبيرة الحجم.[1]

[1]- عبد المطلب عبد الحميد, **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**, الدار الجامعية, الإسكندرية, 2008, ص 53 - 54.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية السابقة

سنتطرق في هذا المبحث الى الدراسات السابقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولتنمية الاقتصادية, وقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، فكان المطلب الأول دراسات عربية وفي الثاني الدراسات المحلية، وفي المطلب الأخير إلى ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات الأجنبية

دراسة أنور علي شاهج, محمد منير أحمدي, نافق شيخ, فايز محمد شيخ, 2012 تحليل تأثير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية مجلة الأعمال الآسيوية, ومن أهم النتائج المتحصل عليها يساهم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في باكستان باعتباره اكبر قطاع اقتصادي في البلاد مساهمة كبيرة في خلق فرص العمل والعمالة المنزلية والحد من عدم التوظيف في البلاد ويوفر فرص العمل في المناطق الريفية.

دراسة الدكتور هاند كراديك, دور الشركات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الاعمال على النمو الاقتصادي في الاقتصاديات الناشئة في مرحلة ما بعد الازمة, وتهدف هذه الدراسة الي تحليلات مقارنة حول المؤشرات الرئيسية لأداء قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في المجالات الرئيسية والناشئة وتوصلت الدراسة الى النتائج ونذكر من بينها ان الشركات الصغيرة والمتوسطة الحالية والجديدة مع قيود تواجه تقلص انكماش الطلب العالمي وتشديد الموارد المالية.

المطلب الثاني: الدراسات المحلية

في هذا الجزء سوف نتطرق الى الدراسات السابقة المحلية التي لها علاقة بدراستنا الحالية:

دراسة ثامر دليلة(2015/2014), دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر (2013/2003), مذكرة مقدمة كجزء لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي, وكما تهدف هذه الدراسة الى التعرف على الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في إطار استراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات واثرها في الميزان التجاري, ولقد استخدم المنهج التحليلي, وأما الأدوات المستخدمة فتمثلت في الكتب والمذكرات والملتقيات والبرامج الإحصائية,ولقد كانت النتائج كالآتي :

– أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا فعالا في دعم الصادرات من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلي, وبالتالي اتاحة فرصة أكبر لتصدير الانتاج الخاص بالمؤسسات الكبيرة, وذلك لما تتميز به من نسبية ووفرات اقتصادية, او من خلال تصدير منتجاتها مباشرة وبذلك تساهم في توفير العملة الصعبة.

دراسة مشري محمد الناصر(2011/2010), دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة, مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, كما تهدف هذه الدراسة

الى نشر مختلف المفاهيم التي تتعلق بموضوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتنمية المحلية المستدامة على حد سواء, ,ابراز مكانة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ضمن منظور جديد يتمثل في بعد التنمية المحلية المستدامة, وقد استخدم الباحث في دراسته منهج الوصفي التحليلي, أما الأدوات فكانت في الكتب والمقابلات والوثائق, ومن هنا تم التوصل الى بعض النتائج منها أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تواجه تحديات كبيرة أمام التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي والتنمية المستدامة مما زاد من مشاكلها وفي مقدمتها مشكل التمويل ومشكل التسيير والعقار الى جانب المشاكل القانونية والادارية .

دراسة رابح حميدة(2011/2010), استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, ولقد هدفت هذه الدراسة الى اظهار أهمية إبراز معالم استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر والصين, وكذا مضامينها, إبراز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن منظور جديد وهو البعد التنموي المستدام وقد استخدم الباحث في الدراسة منهج التحليل الوصفي, وأما الأدوات فتمثلت في الكتب والمقالات والمذكرات والبرامج الاحصائية, كما توصل الى النتائج من بينها: تتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انشطة اقتصادية ومناطق جغرافية معينة, وهذا نتيجة لتوفر الظروف المواتية لتحقيق الارباح بعراقيل اقل في بعض القطاعات, وكذلك توفر الخدمات والهياكل القاعدية الملائمة في المناطق الشمالية من الجزائر, مما ادى الى الانتشار غير المتوازن للمشاريع الاستثمارية, وهذا ما يؤثر سلبا على نتائج التنمية المستدامة المسطرة, كما يؤدي الى ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني في جلب الاستثمارات المحلية والاجنبية.

دراسة لخلف عثمان(2004/2003), واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها, أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دورة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير, وكما تهدف هذه الدراسة الى تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على الدور الذي يمكن ان تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, خصوصا بالنسبة للجزائر من خلال التحول الذي عرفه اقتصادها بانتقاله من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق وكيف يمكن لهذه المؤسسات ان تصبح الأداة المفضلة لتحقيق أسباب نجاح البرامج التنموية المسطرة, ولقد استخدم الباحث في الدراسة على المنهج التحليل والتدقيق, وكانت الأدوات المستخدمة هي الكتب والمذكرات والمقالات وغيرها, وكما توصل الى النتائج من بينها: العمل على تطوير كراكز دعم التصدير كم أجل تقديم المعلومات والاستثمارات, وإمكانية الوصول لبرامج المساعدات التمويلية الحكومية للمصدرين.

دراسة زويش سمية(2015/2014)، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر (2000 /2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص جامعة البويرة، 2015/2014،تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم مفاهيم التنمية الاقتصادية والسياسة المالية ومدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولقد تمثلت نتائج الدراسة كالآتي :

للسياسة المالية أهمية بالغة في صنع السياسات الاقتصادية الكلية حيث شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية من خلال تصورات المدارس الاقتصادية ,للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في تقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية المتواجدة بين الدول المتقدمة والنامية.

تسجيل معدلات النمو لا بأس بها نظرا لارتفاع أسعار النفط وانخفاض نسبة البطالة لزيادة النفقات الحكومية.

- دراسة كبداني سيدي أحمد(2012 - 2013)، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية : دراسة تحليلية وقياسية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص :اقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير ، جامعة أبي بكر بلقا يد – تلمسان ،تهدف الدراسة إلى: استكشاف العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخول في الاقتصاد العربي، فهو إلى جانب عرض مختلف التوليفات النظرية التي تجمع المتغيرين، وكذا مسارات تطورهما عبر الزمن، وأنواع البرامج الحكومية وسياساتها التنموية، فهو يوفر مرجعا علميا لمن أراد الرجوع إليه، فهي من الدراسات القليلة التي تمت على الاقتصاديات العربية بالمنهج القياسي على حد علمنا، ولقد كانت نتائج هذه الدراسة كالآتي :

- فيما يخص توزيع الإنفاق الاستهلاكي على المستوى الوطني يلاحظ عدم تغير حصص الفئات الأربعة الفقيرة بين سنتي 1988 و 1995 مع تغير إيجابي طفيف خلال سنة 2000 ، وهو بعكس الفئات المتوسطة الدنيا والعليا التي تحسن نصيبها من الدخل الكلي خلال الفترة) (1988-1995) ، مع تغير سلبي في سنة 2000 أما الفئة الغنة (D10) فهي التي تحملت التغير الذي حصل لكل الفئات بدليل تراجع حصتها من الدخل (الاستهلاك)الكلي بتغير سلبي يقدر ب 5 نقاط، مع تحسن طفيف في سنة2000 .

- دراسة ناجي حليمة (2016/2015) ، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -BADR- وكالة بسكرة ، مذكرة موجهة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر – بسكرة

تهدف الدراسة إلى معرفة الجوانب التي يتضمن خلالها تمويل التنمية الاقتصادية وقد كانت من بين نتائج الدراسة كالآتي :

– يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية – وكالة بسكرة – بدور ايجابي في تمويل المشروعات و هذا ما يؤدي إلى تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري.

– نلاحظ أنة مع كل زيادة في حجم القروض الممنوحة من طرف البنك خاصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحدث توفير مناصب شغل جديدة مع كل مشروع يقوم بتمويله وزيادة في أرباحه أي زيادة قدرته على منح الائتمان.

- دراسة خالد عيادة نزال عليمات(2015/2014) ، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الأردن – أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع – تحليل اقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، قسم العلوم الاقتصادية ،

2014-2015 ، تهدف الدراسة إلى التعرف على ماهية التنمية الاقتصادية ونظرياتها ومعوقاتها ومؤشرات قياسها ، وقد كانت نتائج الدراسة كالآتي :

– يقود الفساد إلى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية منها الفشل في جذب الاستثمارات المحلية والخارجية لان يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة، كما يؤدي إلى هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية المشاريع التنموية والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة نتيجة لهدر الإيرادات العامة ، كما يؤدي استفحال الفساد إلى هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في التعيين في المناصب العامة.

دراسة أوكيل حميدة (2016/2015) ، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر, أطروحة دكتوراه لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص:اقتصاديات المالية والبنوك ، قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس– ، تهدف الدراسة إلى دراسة أثر الموارد المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية لتحقيق التنمية الاقتصادية مع اقتراح لبعض الآليات الكفيلة لتنمية وتفعيل الإيرادات المالية غير النفطية في ظل ما تعرفه الإيرادات النفطية من تذبذب وعدم استقرار نتيجة الصدمات النفطية، وهيمنة المحروقات على

الاقتصاد الجزائري يجعل استمرارية برامجها الاستثمارية الهادفة لتحقيق التنمية الاقتصادية متوقف على استقرار سوق النفط ولقد كانت نتائج الدراسة كالآتي :

تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية تأثيرا على النشاط الاقتصادي خاصة في الدول النامية من خلال نفقاتها العامة بجميع بنودها وإيراداتها العامة بمختلف أنواعها، إذ تختلف أهدافها من الدول النامية إلى الدول المتقدمة كونها تسعى إلى إحداث الاستقرار الاقتصادي أو سد الفجوة (تضخمية كانت أم انكماشية) مع مساندة القطاع الخاص، فأهم وظائفها البحث عن وسائل العلاج والإصلاح لحالات الاختلال بتحقيق التوازن والاستقرار عند مستوى التشغيل التام بالنسبة للدول المتقدمة، في حين تعد أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

نظرا لأن الدراسات السابقة التي اهتمت بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية لم تهتم بقياس مدى أثر مساهمتها في التنمية الاقتصادية ولم تعطها أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية والتنموية بالنسبة للدول باستثناء دراسة روضة جديدي التي عنيت بقياس أثرها على التنمية مستخدمة 6 مؤشرات واسعة الاستعمال وهي:

دليل التنمية البشرية ؛

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ؛

نسبة البطالة ؛

نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي ؛

الناتج المحلي الإجمالي ؛

نسبة المساهمة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي ؛

نسبة المساهمة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي ؛

وبما أن مؤشرات التنمية الاقتصادية متعددة ومتنوعة فلقد ركزنا هدفنا غلى المؤشرات التي تعكس اثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر.

أصبح موضوع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي يلقى اهتماما متزايدا من طرف المنظمات الدولية والمحلية, فضلا عن اهتمام الباحثين الاقتصاديين بها, باعتبارها من أفضل وسائل الانعاش الاقتصادي, نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية ووسيلة إيجابية

لفتح آفاق العمل من خلال توفير مناصب الشغل وخلق الثروة وبإمكانها رفع التحديات المنافسة وغزو الأسواق الخارجية في ظل اقتصاد السوق.

باعتبار البلدان النامية تعاني من مشكلة البطالة بصورة حادة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, تلعب دورا هاما في التخفيف من حدتها.

ان إصرار الدولة الجزائرية على تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعلها تبحث عن أدوات تمويلية مناسبة لها ومن اهم الأدوات التي تم ادخالها لهذا الغرض هو الاعتماد الايجاري.

يعتبر بنك البركة اول بنك اسلامي في الجزائر ,حيث يساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الاعتماد الايجاري وقد عرف حجم التمويل لهذه المؤسسات نمو مستمرا من نسبة لأخرى.

كما ان الدراسات التي تم التطرق لها في الدراسات السابقة لم تستخدم أي برامج إحصائية للدراسة التحليلية والقياسية وهو ما سنعتمد عليه في هذه المذكرة وبما ان مؤشرات التنمية الاقتصادية متعددة ومتنوعة فلقد ركزنا هدفنا على المؤشرات التي تعكس اثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر وهي المؤشرات التي تساهم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة كبيرة في التنمية الاقتصادية للدولة الجزائرية ومن خلال معرفتنا سوف نبرز ما يميز الدراسة الحالية بالدراسات السابقة ويمكن أن نبرزها في النقاط التالية:

في الدراسات السابقة تم التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية كل على حدى اما في دراستنا فقد ركزنا على كليهما مع توضيح وربط أثرهما وتأثرهما ببعض؛

في دراستنا القياسية ركزنا على الجانب التحليلي للمؤشرات الاقتصادية باستعمال مجموعة من المؤشرات عكس الدراسات السابقة التي اعتمدت أغلبها على جانب النظري؛

في بعض الدراسات اعتمدوا على متغير واحد ونحن في دراستنا اعتمدنا على كلا المتغيرين.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما درسنا في الجانب النظري لتعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ظهر جليا الغموض الذي ما يزال يكتنف تعريفها , فإعطاء تعريف لهذه المؤسسة يعد عنصرا مهما لوضع برامج وسياسات الدعم لها، والتي يجب أن تعد وفقا لظروف كل دولة تبعا للأهداف التي تصبو لتحقيقها وحسب إمكانيتها، ورغم اختلاف هذه التعاريف، حسب ظروف كل بلد، إلا أنه عادة ما تشير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى عدد من العمال وهي تتميز بصغر حجمها وسهولة تأسيسها، وبساطة تنظيمها وانخفاض رأسمالها، كما تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها، كمشاكل المحيط، التسويق والمنافسة، والصعوبات الإدارية، القانونية والمالية.

كما تطرقنا إلى التنمية الاقتصادية وما تحتله من مكانة بارزة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعلى الرغم من الاهتمام الواسع بالتنمية الاقتصادية، فالتنمية دون شكّ ليست هدفا نهائيا في حّد ذاته، بل هي هدف مرحلي أو وسيلة تعود إلى أهداف نهائية أخرى تنتشر آثارها لتحقيق هدف واسع عريض ألا وهو تحقيق الرفاهية للمواطنين فرفع مستوى الدخل الفردي، ورفع نصيب الفرد من الخدمات والحد من البطالة وعدالة التوزيع وما إلى ذلك ،كلها أهداف تسعى الدول لتحقيقها لرفع مستوى المعيشية وتحقيق الرفاه، فالتنمية في هذا الإطار هي تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية، لأن الأمر في هذا المضمون لا يقتصر على التغيير الكمي للمعايير الاقتصادية فقط، وإنما يتضمن بالضرورة تغييرا اجتماعيا وثقافيا مباشرا نتيجة للآثار المتشابكة التي تحدثها التنمية نفسها، فالتنمية إذا ذات جوانب متعددة تمثل الزيادات الكمية ركنا أساسيا في تحقيق التحولات النوعية في المجتمع.وان عملية التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتم بشكل عشوائي، بل يجب أن تستند إلى إستراتيجية معينة، بنيت على أساس نظري معين

الفصل الثاني: دراسة قياسية لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

تمهيـــــد

تتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محيط اقتصادي تسوده سياسة قائمة على تشجيع الاستثمار بغرض تحفيز التنمية, وفي ظل التحول الذي عرفه الاقتصاد الجزائري من نظام الاقتصاد المخطط إلى نظام الاقتصاد الحر, شهدت الجزائر منذ مطلع التسعينات حركة إصلاح واسعة استهدفت تغيير المناخ الاقتصادي وآليات العمل وثبتت من خلال سياسات تنموية تعتمد على مشاريع تتميز بكثافة اليد العاملة وقلة رأس المال.

من أجل هذا قامت الجزائر بوضع إستراتيجية متكاملة هدفها تنمية هذه المؤسسات ومحاربة المعوقات التي تواجهها نظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية .

المبحث الأول: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحالي نظرا لما تتميز به من خصائص وقدرة على التأقلم مع مختلف الظروف تمثل أهم ملامح العديد من اقتصاديات الدول وذلك من خلال الاعتماد عليها في عملية دعم التنمية الاقتصادية، غير أن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يصطدم بالعديد من الصعوبات والمشاكل التي تحول دون استمرارها، ومن أبرز هذه المشاكل كيفية الحصول على التمويل من المصدر المناسب وبأقل التكاليف وبأيسر الطرق.

المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها في الاقتصاد الوطني.

أعطت الحكومة أهمية كبرى ومجالا واسعا لدعم نمو وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال وضع نصوص خاصة على رأسها الأمر 18/01 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وللوقوف على واقع هذا القطاع نوجز أهم تطوراته من خلال النتائج الإحصائية التالية:

الفرع الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الملكية.

لقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطور ملحوظ خلال الفترة الممتدة ما بين 2001- 2016 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول(2-1): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2016).

السنوات	خاصة	عامة	تقليدية	المجموع
2001	179893	778	64677	245348
2002	189552	778	71523	261853
2003	207949	778	79850	288577
2004	225449	778	86732	312959
2005	245842	874	96072	342788
2006	269806	739	106222	376767
2007	293946	666	116347	410959
2008	392013	626	126887	519526

2009	455398	591	169080	625069
2010	618515	557	-	619072
2011	658737	572	-	659309
2012	711275	557	-	711832
2013	777259	557	-	777816
2014	851511	542	-	852053
2015	934037	532	-	934569
2016	1022231	390	-	1022621

المصدر:نشريات مختلفة من المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (2-1):يبين تطور عدد إجمالي المؤسسات خلال فترة ما بين2001- 2016.

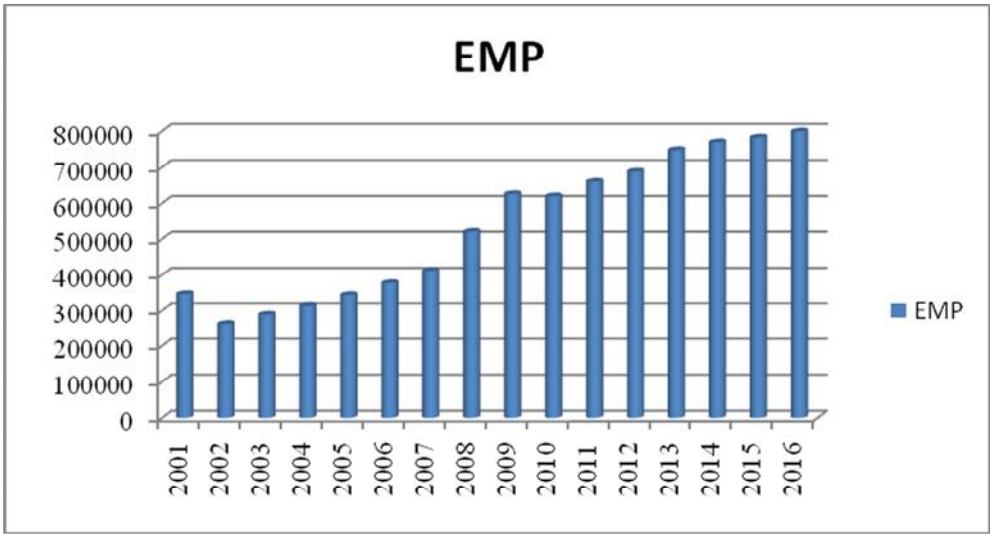

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج Excel2010

من خلال الجدول والمنحنى البياني السابقين نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر حيث بلغ 245348 مؤسسة سنة 2001 ليستمر في الزيادة سنة تلوى الأخرى باستثناء سنة 2010 التي شهدت انخفاض بسبب فصل قطاع الصناعات التقليدية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دمجها مع وزارة الصناعة وترقية الاستثمار،

لتعاود بعد ذلك في التزايد لتصل إلى 1022621 مؤسسة سنة 2016 أي تضاعفت أكثر من أربع مرات منذ2001 إلى غاية 2016، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها:

تخفيض معدلات الفائدة على القروض المقدمة لهذا القطاع ابتداء من سنة 2001 وقد كان لاعتماد هذه السياسة المصرفية الصدى الايجابي لدى المتعاملين الاقتصاديين .

تسهيل إجراءات إنشاءها .

تطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات .

كما نلاحظ من خلال الشكل السابق أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تمثل حصة الأسد بنسب تراوحت من 72% إلى 99% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة مع مؤسسات القطاع العام والصناعات التقليدية، ويرجع ذلك لتوجه نحو اقتصاد السوق حيث اهتمت الحكومة بالقطاع الخاص من خلال الدعم المادي والمعنوي بهدف تدعيم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات لمواكبة التطور الذي تفرضه العولمة.

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام فقد شهدت تراجع مستمر من سنة إلى أخرى وذلك نتيجة مساهمة عملية الخوصصة المتعثرة لهذه المؤسسات، أما مؤسسات الصناعات التقليدية فقد شهدت ارتفاع ملحوظ في الفترة الممتدة2001 – 2009.[1]

الفرع الثاني:تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في مختلف فروع النشاط الاقتصادي، ويختلف توزيعها من قطاع إلى آخر، وذلك حسب النشاط الأكثر ممارسة وأهمية بالنسبة للدولة والمجتمع. ويقدم الشكل الموالي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على قطاعات النشاط الاقتصادي وتطورها خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2016:

الشكل رقم(2–2): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط.

[1]- هالم سليمة ، **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تقييميه للفترة 2004–2014)** ، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاديات إدارة الأعمال ،جامعة محمد خيضر – بسكرة – 2016-2017 ، ص 146 .

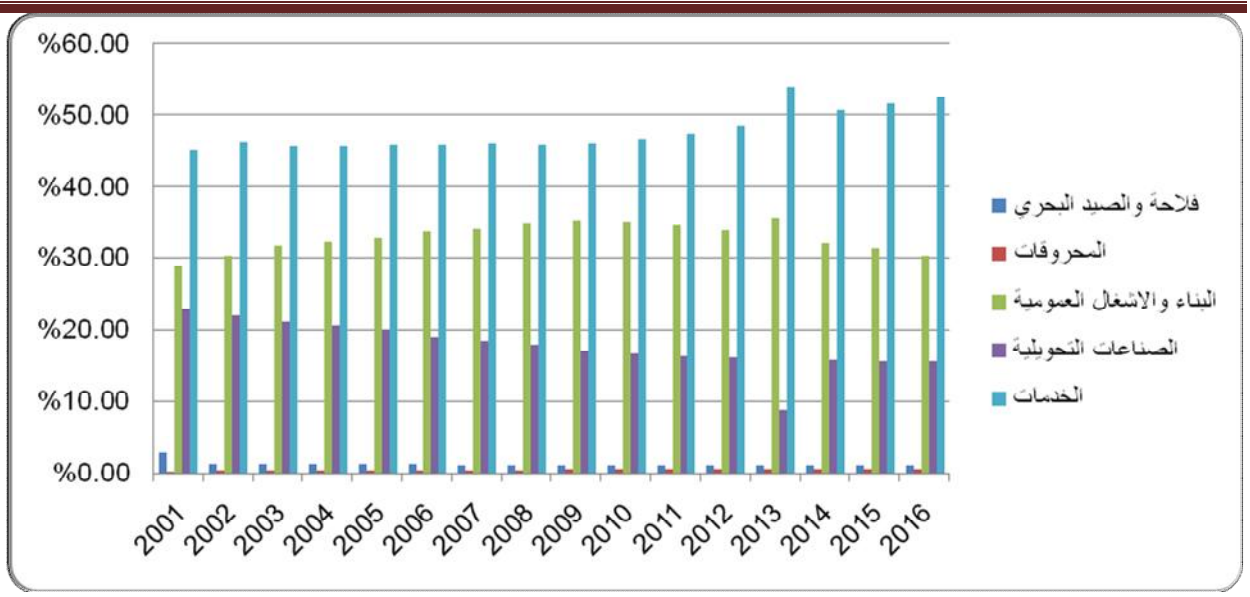

Source: http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه هيمنة قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية،حيث يتمركز أغلب نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات بالدرجة الأولى بنسب تتراوح ما بين 45,1 % الى54 % طيلة الفترة 2001- 2016 ويرجع ذلك إلى زيادة إقبال المستثمرين للعمل في هذا القطاع نظرا لسهولة الولوج فيه والربح العالي والسهل وتفادي المخاطرة.

أما المرتبة الثانية احتلها قطاع البناء والأشغال العمومية بنسب تراوحت من 28,8 % إلى 35,6 %طيلة الفترة 2001-2016 ويرجع ذلك إلى سياسة الدولة الرامية إلى تدارك التأخر في المشاريع الخاصة بهذا القطاع خاصة في مجال بناء السكنات والطريق شرق غرب والذي ساعد على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة متخصصة في هذا المجال نظرا لضخامة حجم المشاريع المسجلة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي.

أما المرتبة الثالثة كانت من نصيب قطاع الصناعات التحويلية على الرغم من أنها شهدت انخفاض مستمر من سنة إلى أخرى في نسبة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث بلغت نسبتها من 8,7%الى22,9%وهذا راجع إلى عزوف الشباب عن التوجه نحو المشاريع الصناعية وذلك لكثرة المشاكل التي يوجهونها في هذا القطاع كونه يحتاج إلى إمكانيات كبيرة.

أما قطاع الفلاحة والصيد البحري احتل المرتبة الرابعة بنسب تراوحت بين 1,01% الى2,92 % ويرجع هذا لهروب المستثمرين من هذا القطاع نظرا لكونه نشاط متعب ويتميز بالمخاطرة الكبيرة. وتعتبر هذه النسب ضئيلة جدا مقارنة بأهمية هذا القطاع للاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية.

أعطت الدولة أهمية بالغة لترقية ودعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث دعمت مكانتها في الاقتصاد الوطني من خلال سياسة الإصلاح الاقتصادي التي شرعت فيها الجزائر في السنوات الأخيرة وتشجيعه لأخذ مكانتها في إنجاح عملية الإنعاش الاقتصادي وإعادة الديناميكية للنسيج الصناعي باعتباره من أهم القطاعات القادرة على خلق الاستثمارات وتوفير مناصب عمل جديدة، بالإضافة إلى مساهمته الفعالة في إعادة تنشيط المحيط الاقتصادي، وتحقيق التنمية.[1]

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل فعال في الناتج الداخلي الخام بعد استبعاد قطاع المحروقات، ويوضح الشكل الموالي تطور مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام للفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2016:

[1]– منى مسغوني، "**نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**" مجلة الباحث العدد 2012/10، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، ص 127.

الجدول(2-2):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في الفترة (2001-2016)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج الداخلي الخام(مليار دينار)	263.919	278.699	298000	311.612	329.997	315.607	347.018	355.346
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج الداخلي الخام(مليار دينار)	361.032	374.029	384.876	397.962	347.018	355.346	361.032	374.029

المصدر: البنك الدولي للإحصائيات للناتج الداخلي الخام لسنوات (2001-2016).

تظهر من بيانات الجدول أعلاه مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام في تزايد مستمر إذ يشارك بنسب كبيرة, حيث قدرت في سنة 2001ب 76.4%, واستمرت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 80.80% سنة 2007, وتتوزع على الوجه الخصوص في النشاط الزراعي والتجاري والبناء والخدمات, وهذا ما يجعلنا نؤكد ضرورة تدعيم هذا ما يجعلنا نؤكد ضرورة تدعيم هذه المؤسسات في ظل الإصلاحات الاقتصادية, من أجل تفعيل مساهمتها في التنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي. [1]

الشكل رقم(2-3): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

[1] نفس المرجع السابق, ص127.

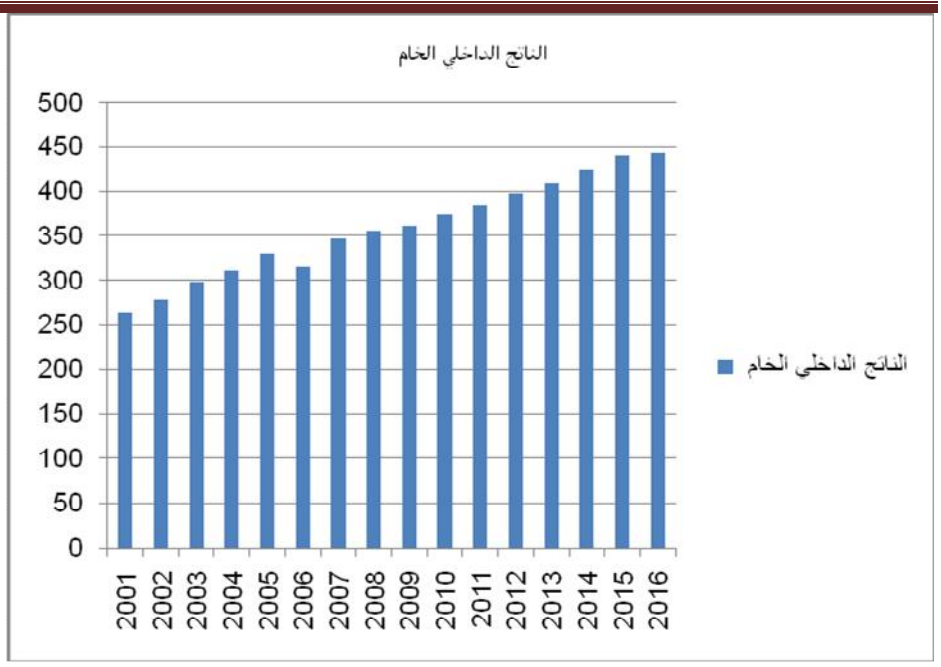

المصدر :من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول رقم01.

من خلال المعطيات السابقة نلاحظ نسبة تطور الناتج الداخلي الخام حوالي 263 مليار دينار سنة 2001وقد ارتفع حوالي 278 مليار دينار سنة 2002 وازداد حوالي الضعف في سنة 2013 حوالي 409 مليار دينار واستمر في تزايد لغاية 2016 وصلت تقريبا ل: 450مليار دينار, وهذا يؤكد ويوضح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام.

والجدير بالذكر أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع العام في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى ويعود هذا إلى انخفاض تعداد مؤسسات القطاع العام من سنة إلى أخرى نتيجة خوصصتها وتحولها للقطاع الخاص بالإضافة إلى أن اغلب المؤسسات المنشأة هي للقطاع الخاص. ويمكن إرجاع هذا إلى سياسة الدعم والتوجيه التي حضي بها القطاع الخاص من طرف الدولة بعد خضوعها لشروط الهيئات النقدية والمالية التي أدت إلى تغيير سياستها الاقتصادية من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر. الشيء الذي أدى إلى فتح أبواب الاستثمار أمام الخواص وزيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مؤثرا في دعم التجارة الخارجية من خلال سد جزء من حاجة الطلب المحلى وبالتالي إتاحة فرصة اكبر لتصدير إنتاج المؤسسات الكبيرة لما تتميز به من مميزات نسبية ووافرات اقتصادية أو من خلال تصدير منتجاتها مباشرة حيث تساهم بذلك في توفير العملة الصعبة أيضا, والصادرات هي عبارة عن تصريف

فائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية أي مأتم إنتاجه من طرف هذه المؤسسات وهذا مايحقق رفاهية على مستوى الوطني عامة وزيادة بالنسبة للدخل الفرد خاصة, وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات بل أنها ساهمت في إحداث فائض من ميزان المدفوعات للكثير من الدول .كما أنها تحاول تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية وهذا ما يؤدي تدريجيا إلي تحقيق الاكتفاء الذاتي وبتالي تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال تقليل الواردات .

كما أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات تعد على قدر من الأهمية, وكثيرا ما تتجاوز 50% من صادرات الوطنية, وان العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في الأسواق الدولية ,حيث تساهم هذه المؤسسات بنسبة 30% من إجمالي الصادرات الصناعية في دول منظمة التعاون والتنمية الأوروبية لسنة 2001.

الجدول(2-3):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج المحروقات(2001-2016) .

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة	3.75	3.89	3.1	2.48	1.97	2.01	1.99	2.48	2.4
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2010	2011	2015	2016
نسبة	2.86	2.93	2.96	3.91	3.82	2.86	2.93	3.86	3.87

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار(النشريات الإحصائية).

الشكل رقم (2–4): يوضح نسبة الصادرات بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

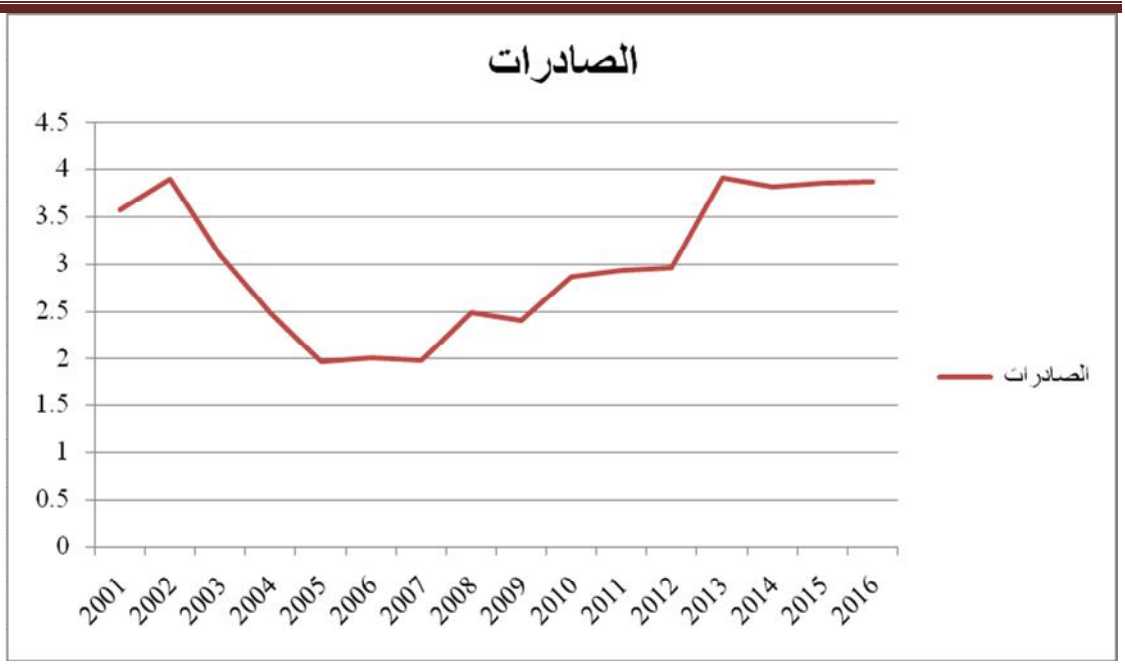

المصدر :من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول رقم 04.

يبين لنا الشكل التالي أعلاه مساهمة مختلف المنتجات الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نسبة الصادرات في حالة تذبذب حيث نلاحظ أنها خلال السنتين الأولى كانت مستقرة نوعا ما ثم بدأت بالانخفاض تدريجا الى غاية سنة 2007 بنسبة 1.99ثم بدأت في الارتفاع في سنة 2016 بنسبة 3.87 بما تساهمه من إجمالي الصادرات.

إن أهم نتيجة يمكن أن نخرج بها من قراءتنا وتحليلنا لهذه الأرقام هو انه برغم من صغر حجم هذه المؤسسات وإمكانياتها المتواضعة بالمقارنة مع إمكانيات المؤسسات الصناعية الكبرى، ويخص مجال التوظيف قطاع الخدمات بالدرجة الأولى حيث يمتص هذا القطاع 95% من مناصب العمل تتوزع على قطاعات مختلفة كالبناء وتجارة التجزئة, الفندقة, الاتصالات, المطاعم, النقل ...الخ

الفرع الثالث:مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة والموفرة لمناصب العمل تتميز بديناميكية متفوقة. وفي مجال دوران مناصب العمل وامتصاص البطالة مقارنة مع المؤسسات الكبر من خلال خلق استثمارات ومشاريع جديدة خاصة ناجحة، تعتمد بالدرجة الأولى على الإمكانيات الذاتية في مجال التسيير والتنظيم والتموين. ويوضح الجدول الموالي تطور مناصب العمل.

الجدول(2-4): تطور مناصب الشغل المستحدثة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2001-2016)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد العمال	575495	731082	820000	838504	1157856	1252707	1355399	1540909	1546584
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2010	2011	2015	2016
عدد العمال	1625686	1724197	1848117	1915495	1926200	1625686	1724197	2039500	2890700

المصدر: بالاعتماد على النشرات الإحصائية لسنوات (2001- 2016)

استنادا إلى الجدول السابق ,فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفرت فرص عمل قدرت ب 575495 لسنة2001,ارتفعت الي الضعف في سنة 2007 حوالي 1355399 واستمر هذا التطور حتى سنة 2016 حوالي 2890700 ونستنتج من هذا كله ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلما كانت في تطور وازدياد كلما زاد تطور مناصب الشغل وهذا ما سوف يؤثر على نسبة المعيشة حيث سوف تقل نسبة البطالة خاصة لفئة الشباب بتوفير العمل مما يودي الحصول على مصدر للدخل ويقوم تخفيف العبء حتى عن الدولة بمحاولة توفير احتياجات المجتمع.

حيث نجد ان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر القطاعات الاقتصادية استيعابا لليد العاملة, كون هذه المشروعات تعتمد على تقنيات مكثفة للعمل من جهة, والنمط الاجتماعي المرتبط بنشاط هذه المؤسسات من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاء دون الالتزام بمؤهلات دراسية أو شهادات رسمية, وبهذا يتم القضاء على البطالة وما يتبعها من مشاكل لأن العمل يعطي للفرد قيمته في المجتمع من خلال إدماجه في الحياة الاقتصادية.

الشكل رقم (2-5): تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبات على الجدول رقم 04

ومن خلال الشكل أعلاه نستطيع القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها قدرة على ستعاب قدر كبير من العمالة,ولا شك أن التطور المستمر الذي تعرفه هذه المؤسسات في الجزائر سمح لها بتوفير العديد من المناصب الشغل خصوصا لما تعانيه الجزائر من مشكلة البطالة, وعليه نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طرق تخفيض مستوى الفقر وزيادة الشغل, كما يمكن اعتبارها مركزا للتدريب بحكم أنها تستقبل اليد العاملة الغير مؤهلة والغير مرغوب فيها من طرف المؤسسات الكبيرة خاصة ضمن فئة الشباب لذا سوف نتطرق إلي تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمعرفة مدى أهميته على الاقتصاد.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية

سنتناول في هذا المبحث استخدام مجموعة من الطرق لجمع المعلومات الخاصة بالجانب التطبيقي والاعتماد على الأدوات الإحصائية في معالجة مختلف المعلومات والبيانات لتقدير النماذج وتحليل النتائج, حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة وما تتطلبه من معلومات سنتطرق في هذا المبحث إلى خلفية ومتغيرات الدراسة التطبيقية والمتمثلة في القيام بتحليل وصفي للمتغيرات وتحديدها ،وكذا الطرق المستخدمة في جمع البيانات والأدوات القياسية المستخدمة.

المطلب الأول: الطريقة والأدوات

الفرع الأول: الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات

وفي هذا الجزء سوف نعرض مجموعة من الادوات والبرامج التي تم استخدامها في معالجة المعطيات أي معالجة المؤشرات التي قمنا بعرض بياناتها لمعرفة وتسهيل الحسابات وتقديمها بدقة.

أولا: الأدوات الإحصائية والطرق

لقد اعتمدنا على مجموعة من الطرق والاختبارات وذلك من أجل تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة التابعة والتي هي التنمية الاقتصادية والمتغير المستقل والذي هو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يجعله يقوم على الوصول إلى نتائج دقيقة ومفصلة وواضحة للاستعلام حيث أن الهدف من استخدام هذه الأدوات هي الميزة التي لها في توضيح وتبيان النتائج ولمعرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، سواء كانت في القطاع العام أو الخاص ،وقد تم جمع هذه البيانات باستخدام عدة مؤشرات التي تعتبر من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية والتي لها طبعا علاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،حيث تضمنت جمع المعلومات ومحاولة تحليلها في البرامج الإحصائية كبرنامج Eviews.

من اجل الوصول إلى هدفنا وهو دراسة العلاقة بين المتغيرين قمنا بالاستعانة بالأدوات التالية في جمعنا للبيانات حيث إستعنا بـ:

- **مواقع الانترنت**: والمتمثل في موقع البنك الدولي وموقع الوزارة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- **البرامج الإحصائية** :وقد قمنا في هذه الدراسة على الاعتماد على برامج إحصائية لتقدير وتحليل النتائج وهي:
  - **برنامج Excel2010**: تنظيم معطيات الدراسة ورسم المنحنيات البيانية؛
  - **البرنامج الإحصائي Eviews**: في النمذجة القياسية.

الفرع الثاني : متغيرات الدراسة وطريقة جمع المعلومات

حاولنا في دراستنا حصر أكبر عدد ممكن من المؤشرات التي تعكس أثر مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء بالنسبة للمتغير التابع أو المتغيرات المستقلة ،وهذا الذي بدوره سوف يساعدنا في تقدير وتحليل النتائج ومعرفة مدى أثر وإبراز عمل هذه المؤسسات والنتائج التي تقوم عليها في التحسين من المستوى الاقتصادي للمجتمعات سواء النامية أو المتطورة وكيفية توفير التطور الوطني على مستوى عدة قطاعات ،ونحن في دراستنا سوف نتطرق إلى فترة معينة بمؤشرات تساعد في الفهم والتحليل، حيث اعتمدت دراستنا على مجموعة من المؤشرات التي تعتبر في نظرنا من أهم المؤشرات التي توضح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ،فقد شملت الدراسة على مؤشرات التنمية الاقتصادية التي قمنا بذكرها سابقا في جانب النظري من المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات الاجتماعية والمؤشرات المركبة وقد ركزنا بالنسبة لدراستنا على مؤشرات التي لها دور فعال في التنمية الاقتصادية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد حاولنا عدم الإكثار من هذه المؤشرات لمحاولة الحصول على نتائج أدق وتم الاعتماد على المتغيرات التالية:

- الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- البطالة؛

*تعرف المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج على النحو التالي:

أ.المتغير التابع: مؤشرات التنمية الاقتصادية.

ب. المتغير المستقل: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: عرض النتائج

سنتناول في هذا الجزء أهم النتائج المتحصل عليها من المؤشرات السابقة والتي تم شرحها وتفسيرها في الجانب النظري سنقوم بدراستها تطبيقيا على كلا من برنامجين للحصول على مخرجات مدروسة وعرضها على برنامج Excel2010 وبرنامج Eviews ومناقشتها ومحاولة معرفة مدي تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على هذه المؤشرات باستخدام النماذج.

الفرع الأول: صياغة النموذج

لدراسة المؤشرات الاقتصادية لابد من استخدام مجموعة من الصيغ بحيث يتم الاعتماد على رموز لمتغيرات الدراسة لتسهيل عمليات الحسابية وهي على النحو التالي:

الناتج الداخلي الخام PIB؛

عدد المؤسسات EMP؛

الصادرات EX؛

البطالة CHO؛

وفي خطوة أخرى نستخدم الانحدار الخطي البسيط من اجل استخراج تأثير عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على كل من الناتج الداخلي الخام والصادرات الوطنية وعلى معدلات البطالة وتم وضع كل معادلة على حدى وتكتب معادلات خط الانحدار البسيط كالتالي :

$$PIB=\alpha_0 +\alpha_0 EMP$$

$$EX=\alpha_0 + \alpha_1 EMP$$

$$CHO=\alpha_0 + \alpha_1 EMP$$

وبناءا على المؤشرات المختارة لقياس التنمية الاقتصادية سوف نعرض نتائج المعادلات التي قمنا بدراستها على برنامج Eviews ومناقشتها ومحاولة تفسيرها.

الفرع الثاني: تقدير وتشخيص النماذج

أولا: النموذج الأول

ويكتب النموذج الخطي البسط من الشكل:

$$PIB = \alpha_0 + \alpha_1 EMP$$

وكانت نتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–5): يوضح تقدير النموذج الأول

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/02/18 Time: 14:04
Sample: 1 16
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	212.8684	12.95339	16.43341	0.0000
EMP	0.000273	2.28E-05	11.94550	0.0000

R-squared	0.910655	Mean dependent var	358.5851
Adjusted R-squared	0.904273	S.D. dependent var	56.33587
S.E. of regression	17.43022	Akaike info criterion	8.670757
Sum squared resid	4253.377	Schwarz criterion	8.767331
Log likelihood	-67.36606	Hannan-Quinn criter.	8.675702
F-statistic	142.6951	Durbin-Watson stat	1.005397
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: إعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج EVIEWS.

- ويمكن كتابة النموذج المقدر وفق الشكل المختصر التالي:

$$PIB = 212.868445657 + 0.000272782258245 * EMP$$

وفقا للجدول رقم (02-07) كانت نتائج تقدير النموذج الخاص بعلاقة عدد المؤسسات بالناتج الداخلي الخام كمايلي :

الجدول (2-6): علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالناتج الداخلي الخام.

PIB=212.868445657+0.000272782258245*EMP			
(T.S)	(16.43)	(11.94)	
	R^2=0.91	N=16	F-st= 142.69
	R^2adj=0.90	DW=1.005	Prob=0.00000

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج EVIEWS

من خلال الجدول رقم (02- 06) نلاحظ إن معامل عدد المؤسسات ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 والمعلم الثابت معنوي وله دلالة إحصائية، وبما إن القيمة الاحتمالية لستيودنت لمعلمة عدد المؤسسات هي 0.0000 أي أن لها دلالة إحصائية عند مستوى 5% في تفسير الناتج المحلي الداخلي في الأجل القصير.

يشير معاملا التحديد الكلاسيكي والمصحح R^2 و $\overline{R^2}$ وجود قدرة تفسيرية عالية جدا باعتبار ان المؤشرين يقتربان من الواحد كما أن القيمة الاحتمالية ل فيشر تقدر ب 0.0000 وهي أقل من 0.05 أيان المتغير المفسر له تأثير على المتغير التابع، وهذا يعني أن النموذج إجمالا معنوي .

التفسير الاقتصادي:

نلاحظ أن هناك علاقة طرية بين عدد المؤسسات والناتج الداخلي الخام, من خلال الإشارة الموجبة لميل معلمة متغيرة وعدد المؤسسات فكلما ارتفعت عدد مؤسسات ب10% يرتفع الناتج الداخلي الخام ب0.3%.

كما أن الناتج الداخلي الخام لا يتعلق بعدد مؤسسات فقط, وهذا من خلال المعادلة؛ أي عندما تكون عدد مؤسسات معدوما يكون الناتج الداخلي الخام 212868 مليار دينار جزائري.

ثانيا: النموذج الثاني

ويكتب النموذج الخطي البسيط من الشكل:

$$EX = \alpha_0 + \alpha_1 EMP$$

- وكانت نتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-7):يوضح تقدير النموذج الثاني

Dependent Variable: EX
Method: Least Squares
Date: 05/09/18 Time: 11:00
Sample: 1 16
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.112949	0.505679	4.178441	0.0009
EMP	1.67E-06	8.91E-07	1.875867	0.0817

R-squared	0.200862	Mean dependent var	3.006250
Adjusted R-squared	0.143781	S.D. dependent var	0.735363
S.E. of regression	0.680447	Akaike info criterion	2.184334
Sum squared resid	6.482108	Schwarz criterion	2.280908
Log likelihood	-15.47467	Hannan-Quinn criter.	2.189280
F-statistic	3.518876	Durbin-Watson stat	0.429624
Prob(F-statistic)	0.081680		

المصدر:من إعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج EVIEWS.

- ويمكن كتابة النموذج المقدر وفق الشكل المختصر التالي:

$$Ex=2.11+1.67E-06EMP$$

التفسير الإحصائي:

من خلال الجدول رقم (2-7) نلاحظ إن معامل عدد المؤسسات غير معنوي وليس له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 والمعلم الثابت معنوي وله دلالة إحصائية، وبما إن القيمة الاحتمالية لستيودنت لمعلمة عدد المؤسسات هي 1.87 أي أن عدد المؤسسات ليس لها دلالة إحصائية عند مستوى 5% في تفسير الصادرات في الأجل القصير.

يشير معاملا التحديد الكلاسيكي والمصحح R^2 و $\overline{R^2}$ وجود قدرة تفسيرية ضعيفة جدا باعتبار أن المؤشرين يبتعدان عن الواحد كما أن القيمة الاحتمالية ل فيشر تقدر ب 0.081 وهي أكبر من 0.05 أي أن المتغير المفسر ليس له تأثير على المتغير التابع، وهذا يعني أن النموذج إجمالا غير معنوي وغير مقبول إحصائيا.

تظهر النتائج الأولية بعدم معنوية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحصائيا في النموذج وهذا راجع لمشاكل قياسية والذي ظهر جليا في إحصائية تساوي 0.42 أي بعيدة عن 2 مما يوحي وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء .

الجدول(2- 8):علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصادرات.

$EX = 2.11294919635 + 1.67226371151e-06 * EMP$			
(T.S)	(4.17)	(1.87)	
	R^2=0.2008	N=16	F-st=3.51
	R^2adj=0.143	DW=0.429	Prob=0.000

المصدر: من إعداد الطالبات.

التفسير الاقتصادي:

نلاحظ أن هنالك علاقة طردية بين عدد المؤسسات والصادرات من خلال الإشارة الموجبة لميل معلمة متغيرة عدد المؤسسات, أي أن كلما ارتفعت عدد المؤسسات ب10% ارتفعت الصادرات ب3 بالمائة.

ثالثا: النموذج الثالث

$$CHO = \alpha_0 + \alpha_1 EMP$$

$$CHO = 31.9205223775 - 3.04234017072e-05 * EMP$$

الجدول رقم (2- 9) : يوضح تقدير النموذج الثالث.

Dependent Variable: CHO
Method: Least Squares
Date: 05/09/18 Time: 11:03
Sample: 1 16
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	31.92052	3.028597	10.53970	0.0000
EMP	-3.04E-05	5.34E-06	-5.698207	0.0001

R-squared	0.698728	Mean dependent var	15.66875
Adjusted R-squared	0.677208	S.D. dependent var	7.172979
S.E. of regression	4.075312	Akaike info criterion	5.764240
Sum squared resid	232.5144	Schwarz criterion	5.860814
Log likelihood	-44.11392	Hannan-Quinn criter.	5.769186
F-statistic	32.46956	Durbin-Watson stat	0.460223
Prob(F-statistic)	0.000055		

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج EVIEWS.

من خلال الجدول رقم (2-9) نلاحظ إن معامل عدد المؤسسات ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 والمعلم الثابت معنوي وله دلالة إحصائية، وبما إن القيمة الاحتمالية لستيودنت لمعلمة عدد المؤسسات هي 0.0000 أي أن عدد المؤسسات لها دلالة إحصائية عند مستوى 5% في تفسير البطالة في الأجل القصير.

الجدول(2-10): علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتشغيل.

$$CHO = 31.9205223775 - 3.04234017072e-05 * EMP$$

(T.S) (-5.96) (10.53)

R^2=0.698	N=16	F-st=32.46
R^2adj=0.677	DW=0.460	Prob=0.0000

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على برنامج EVIEWS.

التفسير الاقتصادي:

يشير معاملا التحديد الكلاسيكي والمصحح R^2 و$\overline{R^2}$ وجود قدرة تفسيرية عالية جدا باعتبار أن المؤشرين يقتربان من الواحد كما أن القيمة الاحتمالية ل فيشر تقدر ب 0.0000 وهي أقل من 0.05 أي أن المتغير المفسر له تأثير على المتغير التابع والعلاقة بينهما علاقة عكسية بمعنى، وكلما يزيد عدد المؤسسات ب1% تنخفض البطالة بقيمة (3.04 -)، وهذا يعني أن النموذج إجمالا معنوي.

خلاصة الفصل الثاني :

نستنتج من الدراسة مدى تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، بحيث أنها تساهم بنسبة كبيرة في تحقيق مناصب الشغل وتوظيف العاملين الذي بدوره يخفف من الأعباء على الدولة وايضا بزيادة الصادرات لما تقوم بيه من تعاملات خارجية مع بعض الشركات الاجنبية, وبالتالي فان هذا يخفف من العبء على دولة في تلبية احتياجات الافراد, مما يؤدي هذا كله الى زيادة الناتج الداخلي الخام للدولة والذي يعتبر المصدر والدخل الرئيسي لها. وبزيادة الدخل الخام سوف يؤدي هذا الى تحسين مستوى المعيشي للمجتمع في عدة قطاعات سواء اجتماعية اقتصادية وسوف يساعدها ايضا بنهوض في اقتصاديات الدول .كما توصلنا إلى عدة نتائج سوف نتطرق إليها في الخاتمة.

الخاتمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية, لذا تعمل العديد من الدول على التنمية اقتصادها من خلال محاولة ترقية وتنويع من أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, , وإنشاء مؤسسات جديدة وفتح مجال الخواص بذلك, ولا توجد وسيلة تنموية في الوقت الراهن أنجح من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, ودليل على ذلك تجربة العديد من الدول التي استطاعت النهوض باقتصادها من خلال الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال ما درسناه في هذا البحث نستنتج أن الجزائر أعطت أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة, من خلال توفير المناخ الملائم ووضع برامج الدعم المختلفة للنهوض بهذا القطاع, وهذه الدراسة جاءت كمحاولة التسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية, ومن خلال ذلك توصلنا الى النتائج التالية:

- النتائج النظرية:

– إن أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بامتيازات قادرة على تحقيق الزيادة في التنمية الاقتصادية, وذلك بقدرتها على المساهمة في تطوير وتحسين الاقتصاد في عدة قطاعات.

– للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصائص مميزة تجعلها أكثر فاعلية في استحداث مناصب العمل تتمثل أساسا في ارتفاع كثافة عنصر العمل و انخفاض رؤوس الأموال و كذا بساطة المستوى الفني للعمال مرونتها و مقاومتها للهزات الاقتصادية، إلا أن عملية التوظيف بها تواجه بعض الصعوبات التي تؤدي إلى تقييد فرص العمل التي يمكن أن توفرها هذه المؤسسات.

– تتعدد وسائل والأساليب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مساهمتها على تنشيط قطاعات, الذي بدوره يساهم بدرجة كبيرة في نشاط الاقتصاد الدولة.

– رغم المجهودات المعتبرة للدولة لصالح هذا النوع من المؤسسات، إلا أن الاحتذاء بتجارب الدول الرائدة في مجال تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعد ضرورة ملحة للاستفادة من عوامل و مقومات نجاحها بما يناسب ظروف اقتصادنا الوطني و التي تسمح لنا بتدعيم خطوات الاتجاه نحو الرقي بها في الجزائر نظرا للدور التنموي الكبير الذي تقوم به و لما يؤمنه من فرص عمل.

- النتائج التطبيقية:

- تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة من أكثر أشكال المؤسسات نموا و تطورا، و هي بالتالي الأكثر استيعابا للعمالة، مما قد يشير إلى دور أكثر فعالية لها في امتصاص البطالة .

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام بدرجة كبيرة على التنمية الاقتصادية, الذي بدوره يؤدي الى تحسين مستوى الاقتصاد الدولة , فهو الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تلبية احتياجات المجتمع. تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعال في زيادة الصادرات, عن طريق التنويع في القطاعات النشاط الذي تتعامل به مع الدول الأخرى.

اختبار الفرضيات:

- من خلال الدراسة يتضح صحة الفرضية الأولى بمدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فتح استثمارات والحصول على شراكات أجنبية.

- وفي الفرضية الثانية يتبين لنا أن المتغيرات الاقتصادية تتأثر بإسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الاقتراحات والتوصيات :

لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من لعب دور حيوي أكثر في الاقتصاد الجزائري والمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية نقترح التوصيات التالية :

- لان التنمية أساسها ووسيلتها الإنسان فيجب على السلطات في البلاد الاعتناء بالبحث العلمي ، وذلك من خلال تدعيم الباحثين والأساتذة بكامل الإمكانات اللازمة للقيام بالبحوث العلمية ، والتكفل بالجانب الاجتماعي للباحثين والأساتذة والكفاءات لتفرغهم للتحصيل العلمي والابتكار والإبداع، وبالتالي المساهمة في تطوير المؤسسات الجزائرية ، وإحداث التنمية المستدامة .

- تبسيط الإجراءات الإدارية من قبل الهيئات الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك بغية استفادة عدد اكبر من المؤسسات من التمويل والتقليل من المشاكل التي تواجهها عند الانطلاق في مشاريعهم الاستثمارية . بالإضافة إلى العمل على ضمان وجود مرافقة فعالة في عملية انجاز المشاريع المستفادة من الدعم المالي وخاصة في السنوات الأولى من بداية النشاط وتقديم الدعم أو المساعدة في الجانب الإداري والتسييري والمحاسبي لاكتساب الخبرة والقدرة على الاستمرار والابتكار، بهدف التقليل من مشاكل فشل المشاريع المنجزة أو إيجاد صعوبة في عملية تسديد القروض.

– وضع برامج تكوينية للشباب المقبل على إنشاء مشاريع جديدة يتم من خلالها تقديم مجموعة من الاستشارات الفنية وتمكينهم من تعلم تقنيات التسيير وتنمية روح المقاولة لديهم وذلك بهدف إنشاء مشاريع استثمارية ناجحة ومتطورة تعمل على ترقية منتجاتها وتنمية قدرتها على المنافسة المحلية والإقليمية والدولية .

– تشجيع الحكومة على دعم إنشاء نسيج مكثف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في المناطق الخاصة (الجنوبية والهضاب العليا) بهدف الزيادة في تنمية الاقتصاد الوطني وتطويره .

- الاستفادة من الخبرات و النماذج العالمية الموجودة في مجال تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال تهيئة المناخ الملائم لنمو و توسيع هذا النوع من المؤسسات من حيث الجوانب التشريعية و الاقتصادية و غيرها و ذلك بالاعتماد على عدد من الآليات التي أثبتت فعاليتها في بعض الدول، ومن بينها:

*تخصيص حصة من المشتريات الحكومية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و يحضر على المؤسسات الكبيرة إنتاجها و ذلك من خلال وضع تشريعات و قوانين.

*تقديم خدمات استشارية و حوافز ضريبية أثناء الإنشاء و التشغيل، و جعل الحصول على هذه الحوافز مشروطا بتوفير فرص عمل إضافية.

*الاهتمام بالتعليم و التدريب الفني خاصة في حالة تغير التكنولوجيا المستعملة، و مد هذه الكيانات بأحدث الآلات لتحقيق الجودة المطلوبة، و منحها بعض التسهيلات التمويلية.

*تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على إقامة جمعيات تعاونية و شبكات صناعية مما يؤدي لارتباط هذه المؤسسات بشكل أفقي و عمودي بهدف القضاء على المشكلات الناتجة عن صغر حجمها، و التي تعوقها في المنافسة و التسويق.

آفاق الدراسة:

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها في هذا البحث، ظهرت إشكالية جديدة، نعتقد أنها مناسبة للإثراء و البحث و النقاش، و هي:

اقتراح آليات جديدة تعمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتساعد في دعمها وتنميتها أو من ناحية دراسة مدى نجاعة هذا النوع من المؤسسات في تطوير الاستثمارات المحلية للبلاد وجذب الاستثمارات الأجنبية.

أولا :الكتب

1.أيمن علي عمر, إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي, مقارن دار نشر الثقافة, الإسكندرية, 2007.

2.بن قانة إسماعيل محمد، اقتصاد التنمية، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

3. الحاج طارق, مبادئ التمويل, دار الصفاء للطباعة والنشر, عمان, الأردن, 2002.

4. خبابه عبد الله, المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة, دار الجامعة الجديدة للنشر المسيلة, الجزائر 2013.

5. رشيدي سلطاني محمد, الإدارة الاستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة, دار جليس الزمان، عمان 2014.

6.عبد المطلب عبد الحميد, اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة, الدار الجامعية, الإسكندرية 2008.

7.العساف احمد عارف، الوادي محمود حسين، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن.

8.علام سعد طه، فريد احمد عبد العال، اقتصاديات التنمية البشرية، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة،2012¨

9.كاظم جواد كمال, أحمد البطاط كاظم, الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها, دار الأيام لنشر والتوزيع للنشر والتوزيع, عمان, 2016.

ثانيا :البحوث الجامعية

1.أوكيل حميدة، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر, أطروحة دكتوراه لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص:اقتصاديات المالية والبنوك ، جامعة أمحمد بوقرة -بومرداس– 2016/2015.

2.بقور روفية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاستثمار الوطني الجزائري دراسة حالة شركة المجد للإنجازات الكبرى " أولاد جلال "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر, بسكرة، 2016/2015.

3.ثامر دليلة, دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة حالة للفترة 2003-2013,مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية,2015/2014.

4.حميدة رابح, إستراتيجية وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة, مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة, جامعة فرحات عباس سطيف، السنة الجامعية ، 2011/2010.

5.زويش سمية، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2014/2000, مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، 2015/2014.

6. عليمات خالد عيادة نزال، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية, أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، قسم العلوم الاقتصادية، 2015/2014.

7.كبداني سيد احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد, تلمسان، 2013/2012.

8.خلف عثمان ,واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها, أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2003 /2004.

9.مشري محمد الناصر, دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة للاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة),مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, جامعة فرحات عباس, سطيف, 2011/2010.

10.ناجي حليمة، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -BADR- وكالة بسكرة، مذكرة موجهة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر, بسكرة، 2015 /2016.

ثالثا :الملتقيات

1.بنين بغداد, بوقفة عبد الحق، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل،محور المداخلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 5-2013/05/6.

2.ناصر سليمان, تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية, بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية, التجارية وعلوم التسيير, حول الاقتصاد الإسلامي, الواقع ورهانات المستقبل أيام 24-23 فيفري 2011, الجزائر, غرداية.

رابعا :المجلات

1.مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, مجلة محكمة متخصصة في الدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 2011/11 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة سطيف1, الجزائر.

2.منى مسغوني، "نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" مجلة الباحث العدد 2012/10، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.

قائمة الملاحق :

الملحق رقم (1)

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/02/18 Time: 14:04
Sample: 1 16
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	212.8684	12.95339	16.43341	0.0000
EMP	0.000273	2.28E-05	11.94550	0.0000

R-squared	0.910655	Mean dependent var	358.5851
Adjusted R-squared	0.904273	S.D. dependent var	56.33587
S.E. of regression	17.43022	Akaike info criterion	8.670757
Sum squared resid	4253.377	Schwarz criterion	8.767331
Log likelihood	-67.36606	Hannan-Quinn criter.	8.675702
F-statistic	142.6951	Durbin-Watson stat	1.005397
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (2)

Dependent Variable: EX
Method: Least Squares
Date: 05/09/18 Time: 11:00
Sample: 1 16
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.112949	0.505679	4.178441	0.0009
EMP	1.67E-06	8.91E-07	1.875867	0.0817

R-squared	0.200862	Mean dependent var	3.006250
Adjusted R-squared	0.143781	S.D. dependent var	0.735363
S.E. of regression	0.680447	Akaike info criterion	2.184334
Sum squared resid	6.482108	Schwarz criterion	2.280908
Log likelihood	-15.47467	Hannan-Quinn criter.	2.189280
F-statistic	3.518876	Durbin-Watson stat	0.429624
Prob(F-statistic)	0.081680		

الملحق رقم (3)

Dependent Variable: CHO
Method: Least Squares
Date: 05/09/18 Time: 11:03
Sample: 1 16
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	31.92052	3.028597	10.53970	0.0000
EMP	-3.04E-05	5.34E-06	-5.698207	0.0001

R-squared	0.698728	Mean dependent var	15.66875
Adjusted R-squared	0.677208	S.D. dependent var	7.172979
S.E. of regression	4.075312	Akaike info criterion	5.764240
Sum squared resid	232.5144	Schwarz criterion	5.860814
Log likelihood	-44.11392	Hannan-Quinn criter.	5.769186
F-statistic	32.46956	Durbin-Watson stat	0.460223
Prob(F-statistic)	0.000055		